جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

ظاهرة التسامح في التراث النحوي: معالمها، ومسوغاتها

الدكتور
سيد جمال حسن علي
المدرس بقسم النحو والصرف والعروض ـ كلية دار العلوم ـ
جامعة القاهرة ـ جمهورية مصر العربية

العدد الرابع والعشرون
للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢٠م
الجزء الثاني عشر
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٠م
الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

ظاهِرَةُ التَّسامُحِ في التُّراثِ النَّحْويّ: مَعالِمُها، ومُسَوِّغاتُها

سيِّد جَمال حَسَن عليّ

المدرس بقسم النحو والصرف والعَروض ـ كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: Sayed.gamal@cu.edu.eg

الملخص

تتناول هذه الورقة ظاهرة "التسامُح النحوي" في العربية كما تبدو من خلال الأقوال والتطبيقات المختلفة للنحاة العرب، وهي ظاهرة تشكِّل جانبًا من جوانب الترخُّص في الدرس النحويّ.

وتعود أهمية بحْث هذه الظاهرة إلى ضرورة جمْع تطبيقاتها المختلفة، والحاجة إلى تأطير نظامها كما يظهر في التراث العربي.

تشتمل الدراسة على مبحثين تسبقهما مقدمة، وتمهيد، وتتلوهما خاتمة؛ وذلك لتغطية أبعاد هذه الظاهرة من حيث المفهوم، والتطبيقات، والدواعي.

تعالج المقدّمة التعريف بالموضوع، وأهمية دراسته، وصعوباتها.

ثم يقدّم التمهيد لمحة موجزة عن تأصيل مصطلحات الظاهرة لغةً واصطلاحًا، ثم يستعرض بإيجاز نشأتها وتطوُّرَها في الدرس النحويّ.

وبينما يبحث المبحث الأول ملامح الظاهرة المختلفة مقدّما أمثلة لكل ملمح منها، يعالج المبحث الثاني الأسباب أو المبررات المختلفة لتطبيقات هذه الظاهرة.

ثم تقدم الخاتمة نتائج الدراسة وتوصيات البحث.

الكلمات المفتاحية : ظاهرة – تسامُح– مسامَحَة – التراث – معالم– مسوّغات– دواعي.

ISSN 2356-9050 الترقيم الدولي
ISSN 2636 - 316X الترقيم الدولي الإلكتروني

حولية كلية اللغة العربية بجرجا
مجلة علمية محكمة

The Phenomenon of Tolerance in the Syntactic Heritage: Its Features and Justifications

Sayed Gamal Hassan Ali
Department of Syntax , Morphology and Prosody Faculty of Dar El-Ulum- Cairo University . Egypt .
Email: Sayed.gamal@cu.edu.eg

Abstract

This paper deals with the phenomenon of "grammatical tolerance" in Arabic as it appears through the different sayings and pracitces of Arab grammarians. This phenomenon brings together the various reasons or justifications that clarify and explin the informal grammatical expressions the Arab gramarians have used.

The importance of examining this phenomenon goes back to the necessity for collecting its different applictions and the need for framing its system in Arabic language as it is shown in the Arabic heritage.

The paper includes two chapters, or parts, preceded by an introduction and a preface, and followed by a conclusion in order to cover the dimensions of this phenomenon in terms of the concept and applications, and its Justifications.

While he introduction deals with the notion, the importance of studying it, and its difficulties, the preface provides a brief overview of differents terms of the phenomenon and briefly reviews the beginings of the phenomenon and its development in the grammatical study.

While Chapter I investigates its different features introducing various examples for each one of them, chapter II investigates the various reasons or justifications for the different applications of this phenomenon .

The conclusion provides the results of the study and recommendations of the paper.

Keywords: Phenomenon – Tolerance -Syntactic Heritage – features – Justifications .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدِّمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بعده، وبعد، فلقد اعتنى النحاة كثيرا بضبْط عباراتهم التأليفية، حتى تَكشِف عن مرادهم ومقاصدهم. غير أنهم في مواضع كثيرة من تآليفهم كانوا يَصدرون عن تسامُح وسَعَة لا يُتمسَّك فيهما بظواهر العبارات أو الألفاظ، وإنما يُراعَى ما وراء الظاهر من تقديرات وتأويلات تُعيدُ مناط التسامُح إلى التحقيق والضبط.

وقد تحقّق لمسامحات النحاة وتساهُلاتهم من الاستقرار والرسوخ والرواج، وتنوُّع الملامح، وتعدّد الأسباب الداعية إليها والمفسِّرةِ لها – ما يجعلها (ظاهرة) [١] تستحقّ أن تُدرسَ دراسةً مستقلة.

• **أهمية الدراسة:** تعود أهمية بحث (ظاهرة التسامُح) إلى أنّ تطبيقاتها جاءت مفرَّقةً في معالجات النحاة، ومنثورةً في تصانيفهم، ومن ثَمَّ كانت ضرورةُ جمْع تطبيقاتها المختلفة في معالجات النحاة، والحاجةُ إلى تأطير نِظامها؛ وذلك برصْد ملامحها، والكشف عن المسوّغات التي سوّغتْها، والدواعي إليها. لا سيّما أنني لم أقفْ على دراسة خصّت هذه الظاهرة بالتأليف أو عُنِيَتْ بتأصيلها.

---

١. نصّ ابن فارس على أنّ: "الظاء والهاء والراء أصل صحيح واحد يدل على قوة وبروز، من ذلك: ظهر الشيء يظهَر ظهورًا، فهو ظاهر: إذا انكشف وبرز، ولذلك سمِّي وقت الظهر والظّهيرة؛ وهو أظهر أوقات النهار وأضْوؤها" معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، باب الظاء والهاء وما يثلثهما، (ظهر)، ٣/ ٤٧١. ومن هنا صحّ إطلاق مصطلح (الظاهرة) على تسامحات النحاة التي عُني هذا البحث بتأصيلها؛ وذلك لما تحقّق لها من: استقرار، وتكرُّر؛ إذ لم يَزدْها تعاقبُ القرون وتراكُم التآليف إلّا وضوحًا واستقرارا ورسوخًا.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- **صعوبات الدراسة: واجهتْني وأنا بصدد إعداد هذه الدراسة صعوبتان:**

– أولاهما: أنّ جلّ النقاط التي عالجتها فيها تصلح كلّ نقطة منها منفردة أن تشكّل بحثا، سواء في ذلك ملامح التسامح، أو مسوّغاته والدواعي إليه.

– والأخرى: ما بين كثير ممّا رصدته من نماذج لظاهرة التسامُح من تداخُل؛ إذ يصلح النموذج الواحد من هذه الأمثلة أن يندرج تحت أكثر من مَعْلَم من معالم التسامُح.

التمهيد

- **أولا: تأصيل مصطلحات الظاهرة لغة واصطلاحا:**

استخدم النحاة أنفسهم في التعبير عن تطبيقات هذه الظاهرة مصطلحات كثيرة، وإنّ تتبُّع أقوالهم ومعالجاتهم في هذا السياق يُوقفنا على عشرة مصطلحات، هي: [التسامُح ـ المسامَحَة ـ التسمُّح]، [التساهُل ـ المساهَلَة]، [التوسُّع ـ الاتساع]، [التجوُّز ـ المجاز]، [الترخُّص].

١- التأصيل اللغويّ:

يمكن أن تقسَّم المصطلحات المذكورة تبعًا لموادّها اللغوية إلى خمس مجموعات:

- **المادّة (س. م.ح): وتشكَّلت منها المصطلحات الآتية (التسامُح ـ المسامَحَة ـ التسمُّح):**

نصَّ ابن فارس على أنّ " السين والميم والحاء أصل يدل على سلاسة وسهولة، يقال: سمح له بالشيء، ورجلٌ سمْحٌ، أي: جواد، وقوم سُمَحاء ومسامِيح"[١]. وسمّح له بحاجته وأسْمَحَ: سهَّل له[٢]، وتسامَحوا: تساهلوا[٣]، وسمَحَ وتسمَّح: فعل شيئا فسهَّل فيه[٤]، وتسامَح الشخص في الأمر: تساهل فيه وتهاوَنَ[٥]، وتسمَّح الرجل: تكلّف السَّماحَة، أي: التساهُل والكَرَم[٦].

---

١. معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، باب السين والميم وما يثلثهما، (سمح)، ٣/ ٩٩.
٢. تهذيب اللغة، للأزهري، ٤/ ٢٠١.
٣. الصحاح، للجوهري، ١/ ٣٧٦، باب الحاء، فصل السين، (سمح).
٤. لسان العرب، لابن منظور، ٢٠٨٨، سمح.
٥. معجم اللغة العربية المعاصرة، دكتور أحمد مختار عمر، ٢/ ١١٠٤.
٦. معجم اللغة العربية المعاصرة، دكتور أحمد مختار عمر، ٢/ ١١٠٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

• **المادة (س . هـ . ل)**: **وتشكّل منها المصطلحان (التساهُل- المساهَلَة)**: نصّ ابن فارس على أن ""السين والهاء واللام أصل واحد يدل على لِين، وخلاف حزونة، والسَّهْل خلاف الحَزْن"[١]، والسَّهْل: كل شيء فيه لِينٌ وذهاب خشونة[٢]،"والتسهيل: التيسير، والتساهُل: التسامح، واستسهل الشيء: عدّه سهلا"[٣]. و" تساهَل معه، تساهل في الأمر: تسامَح"[٤].

• **المادة (و. س. ع)**: **وتشكّل منها مصطلحان (التوسُّع- الاتساع)**: السَّعَة: نقيض الضيق، واتّسَعَ يتَّسِعُ اتّساعًا كـ : وَسِعَ يَسَعُ سَعَةً[٥].

• **المادة (ج. و. ز)**: **وتألف منها المصطلحان (التجَوُّز- المجاز)**: "تجوز في صلاته، أي: خفَّف، وتجوز في كلامه، أي: تكلم بالمجاز"[٦]."وتجوَّز في الصلاة وغيرها: ترخَّصَ فيها"[٧]."وتجوّز في هذا: احتمله وأغمض فيه"[٨]."ومعنى قولهم: هذا على الاتساع: أي على التجوّز"[٩].

• **المادة (ر. خ. ص)**: **وقد ألّفت مصطلحا واحدا (الترَخُّص)**: **الرُّخْصَة لغةً**: التوسعة واليسر والسهولة[١٠]. والرّخصة في الأمر: خلاف التشديد، "وقد رُخّص له في

---

١. معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، باب السين والهاء وما يثلثهما، (سهل)، ٣/ ١١٠، ١١١.
٢. انظر: كتاب العين، للخليل بن أحمد، ٤/ ٧، و القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ١٠١٧.
٣. الصحاح، للجوهري، ٥/ ١٧٣٣، باب اللام، فصل السين، (سهل).
٤. معجم اللغة العربية المعاصرة، دكتور أحمد مختار عمر، ٢/ ١١٢٥.
٥. لسان العرب، لابن منظور، ٤٨٣٥، (وسع).
٦. الصحاح، للجوهري، ٣/ ٨٧١، باب الزاي، فصل الجيم، (جوز).
٧. أساس البلاغة، للزمخشري، ١/ ١٥٦، (جوز).
٨. القاموس المحيط، للفيروزآبادي، ٥٠٦.
٩. الكليات، لأبي البقاء الكفَوي، ٣٦.
١٠. انظر: معجم التعريفات، للشريف الجرجاني، ٩٥، والكليات، لأبي البقاء الكفَوي، ٤٧٢.

كذا ترخيصا فترخّص هو فيه: أي: لم يستقصِ"[١]. "وتجوَّز في الصلاة وغيرها: ترخَّصَ فيها"[٢]. "وترخّص في الأمر: أخذ فيه بالرخصة. ورُخِّصَ له فيه"[٣].

٢- التأصيل الاصطلاحيّ:

إذا ذهبنا نبحث في أقوال النحاة ومناقشاتهم عن تأصيل لهذه الظاهرة ألفينا هذه الظاهرة واضحة في تصوراتهم، تكشف عنها أقوالهم، وترسّخها مناقشاتهم وتطبيقاتهم. غير أنهم لم يُعنَوا بتأصيل مصطلحاتها، وبيان ما بينها من تلاق أو تباعُد؛ إذ لا نكاد نظفر في هذا السياق بشيء ذي بال. ولعل مردّ ذلك إلى أمرين:

- أحدهما: أن عنايتهم كانت منصرفة إلى ما هُمْ بصدده من طرْح للمادة النحوية، ومناقشات، واعتراضات، ونحو ذلك.

- والآخر: وضوحها واستقرارها ورسوخها في أجيالهم المتتابعة، حتى إنهم لم يجدوا الحاجة ماسَّة إلى تأصيلها، وتأطير نظامها.

ولعلّ محاولات الوقوف على تعريف اصطلاحي واضح لأشهر مصطلحات هذه الظاهرة ترجع – فيما رجعتُ عليه من مصادر- إلى القرن التاسع الهجري وما تلاه، وكان بَدَهيّا أن تَسَع هذه التعريفات – في مجملها- الظاهرةَ في عبارات المؤلفين على جهة الإجمال، دون أن تخصّ فنّا بعينه.

وآكد المصطلحات التي عُرّفتْ اصطلاحيّا في الفترة المشار إليها: [التسامح- التساهُل – الاتساع- التوسُّع]:

---

١. الصحاح، للجوهري، ٣/ ١٠٤١، باب الصاد، فصل الراء، (رخص)، ولسان العرب، لابن منظور، ١٦١٦، (رخص).
٢. أساس البلاغة، للزمخشري، ١/ ١٥٦، (جوز).
٣. أساس البلاغة، للزمخشري، ١/ ٣٤٥، (رخص).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

• أمّا التسامُح فقد عرّفه الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) بأنه: " استعمال اللفظ في غير الحقيقة بلا قصْد علاقة معنوية، ولا نصْب قرينة دالّة عليه؛ اعتمادا على ظهور المعنى في المقام"(١).

ثم عرّفه الكفويّ (ت١٠٩٤هـ) التعريف نفسَه، مع تعديل يسير في العبارة، يقول: " والتسامُح: استعمال اللفظ في غير موضعه الأصلي، كالمجاز بلا قصْد علاقة مقبولة، ولا نصْب قرينةٍ دالة عليه؛ اعتمادا على ظهور الفهم من ذلك المقام"(٢).

• وأمّا التساهُل: فقد نصّ الشريف الجرجاني على أنّ "التساهل في العبارة: أداء اللفظ بحيث لا يدل على المراد دلالة صريحة"(٣) .

ثم نصّ الكفويّ على أن التساهُل " يُستعمل في كلام لا خطأ فيه، ولكن يحتاج إلى نوع توجيه تحتمله العبارة"(٤).

• وأمّا الاتساع فقد اكتُفيَ في تعريفه بأنه "ضرْب من الحذف"(٥).

• وأمّا التوسُع: فهو "استعمال اللفظ للدلالة على أكثر ممّا وُضِعَ له"(٦).

---

١. معجم التعريفات، ص٥١.
٢. الكليات، لأبي البقاء الكفَوي، ٢٩٤. ومن المصطلحات التي تناولها الكفوي في السياق نفسه مصطلح "التعسّف"؛ يقول: "التعسف: هو ارتكاب ما لا يجوز عند المحققين، وإن جوزه البعض، ويطلق على ارتكاب ما لا ضرورة فيه، والأصل عدمه. وقيل: هو حمل الكلام على معنى لا تكون دلالته عليه ظاهرة، وهو أخفّ من البطلان". ص ٢٩٤.
٣. معجم التعريفات، ص٥١.
٤. الكليات، لأبي البقاء الكفَوي، ٢٩٤.
٥. الكليات، لأبي البقاء الكفَوي، ٣٦. وانظر: معجم مصطلحات النحو والصرف والعَروض والقافية، للدكتور محمد إبراهيم عبادة، ٢٩٧.
٦. معجم اللغة العربية المعاصرة، دكتور أحمد مختار عمر، ٣/ ٢٤٣٩.

وتجدر الإشارة في مختَتَم هذا التأصيل الاصطلاحي للظاهرة إلى نقطتين:

- أولاهما: أنّ النحاة كانوا على دراية بما بين مفاهيم المصطلحات العشرة التي ذكرناها من تقارُب وتداخُل سوَّغا أن يُراوحوا بينها في التعبير عن تطبيقات الظاهرة، والإشارة إلى ملامحها، وأن يَعْطفوا في السياق الواحد مصطلحا منها على أخيه(١).

- والأخرى: أن وضْع مصطلح دقيق لظاهرة التسامُح يتطلب مراعاة ثلاثة جوانب:

١- الاعتماد على الترخُّص والسَّعَة.

٢- عدم التمسك بظواهر العبارات.

٣- مراعاة ما وراء الظاهر؛ ممّا يُعيدُ وجْهَ التسامح إلى التحقيق والضبط.

ثانيا: ظاهرة التسامُح عند النحاة (النشأة والتطوُّر):

ظاهرة التسامُح متأصّلة في التراث النحويّ، وقديمة قِدَمَ الدرس النحويّ، والتأليفِ فيه. وقد ظهرت ملامحها في معالجات النحاة، وصدرتْ عنها تطبيقاتهم ومناقشاتهم، قبل أن تَشيع في مصنّفاتهم بعد ذلك المصطلحات التي كانوا يعبّرون بها عنها.

---

١. ومن أقوالهم في هذا الصدد على سبيل المثال: "وهذا من سيبويه مسامحة في اللفظ واتساع"، شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ٣/ ٣٠٠، "على أن سيبويه قد تسمَّح في بعض ألفاظه في الكتاب .. وإنما ذلك تجوّزٌ منه في اللفظ" سر صناعة الإعراب، لابن جني، ١/ ١٦٠، "لأن التجوّز والتسمُّح بابٌ واسع" شرح درة الغواص، ص٢٤٨، ولكنه تسامحَ في اللفظ، وهو من عادة أهل العربية، ولهم أشياء كثيرة تُحمَل على المسامَحَة" المنصف، لابن جني، ١٩٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ولم يكد مصنّف من المصنّفات النحوية المتقدّمة التي تشكّل في مجملها بدايات التصنيف النحويّ – يخلو من مواضع قائمة على التسامُح والترخُّص، وقد أشار إلى بعض هذه المواضع مَن تلاهم مِن النحاة، وهناك مواضع تسامُحٍ أخرى تُستفاد بالاستنتاج والاستنباط وحمْل الشيء على نظيره، ونحو ذلك، وإن لم يُشَرْ إليها.

وستكشف النماذج التي سيوردها البحث في سياقاته المختلفة عن تسامُحات وتساهلات وردت عند: سيبويه (ت١٨٠هـ) [١]، وخلف الأحمر البصريّ (ت١٨٠هـ)، وابن سعدان الكوفيّ (ت٢٣١هـ)، والمازنيّ (ت٢٤٧هـ)، وابن قتيبة الدينوريّ (ت٢٧٦هـ)، والمبرّد (ت٢٨٥هـ)، وابن كيسان (ت٢٩٩هـ)، والزجاج (ت٣١١هـ)، وابن شقير البغدادي (ت٣١٧هـ).

وقد ظهرت النماذج المذكورة قبل أن تظهر المصطلحات التي أوردها النحاة في تصانيفهم، تعبيرًا عن هذه الظاهرة.

ولعلّ أقدم وُرُودٍ لهذه المصطلحات ما ورد عند ابن ولّاد التميميّ (ت٣٣٢هـ)؛ يقول: " فأما معنى قوله: رفعتَ بما نصبتَ به، فإنما أراد رفعتَ مع الكلمة التي نصبتَ بها، وهذا تسَمُّحٌ يقع في اللفظ مما يجوز للقائل أن يقوله، وليس يَعُدُّ مثلَ هذا خطأ مع عِلْمه بمذهب قائله إلا متحاملٌ؛ ألا ترى أن جماعة من أهل النحو– منهم سعيد الأخفش وغيره– يقولون في كتبهم: باب الحروف التي ترفع الأسماء والأخبار، نحو قولك: هل زيد منطلق؟ و (هل) ليست برافعة، ولا (أين) إذا قلتَ: أين زيد ذاهب؟ وإنما أراد أن الكلام كذا"[٢].

---

١. أشار النحاة إلى أن في كتاب سيبويه مواضع تسامُح كثيرة. انظر نماذج من هذه الإشارات في: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ٣/ ٣٠٠، وسر صناعة الإعراب، لابن جني، ١/ ١٦٠، ونتائج الفكر، للسهيليّ، ٢٩٨.

٢. الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد التميمي (ت٣٣٢هـ)، ص ٧٣.

وقد نقلت هذا النصّ – مع طوله – لأنّ فيه إشارة بالغة الأهمية فيما نحن بصدده من التأصيل للظاهرة في التراث النحويّ؛ إذ يُستفاد منه أنّ التسمُّح في عبارات المصنّفين ظاهرة قديمة في التراث النحويّ، وأنّ المتقدمين لاحظوا بعض تطبيقاتها في مصنفات بعضهم؛ فتمسَّك بعضهم بظاهر العبارة، فحمله ذلك على الاعتراض عليها، والردّ على صاحبها، على حين كشف آخرون عن مسوِّغ لهذا التسامح.

ثم كثرت إشارات النحاة في القرن الرابع نفسه إلى مصطلحات هذه الظاهرة، وانضافت إلى مصطلح (التسمُّح) السابق مصطلحات (المسامَحَة)، و(التجوُّز)، و(الاتساع)، و (المجاز).

– يقول الزجاجيّ (ت٣٣٧هـ): "وإنما قلنا البعض والكل مجازا، وعلى استعمال الجماعة له مُسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز"[١] .

– ويقول السيرافيّ (ت٣٦٨هـ): " وهذا من سيبويه مسامحة في اللفظ واتساع، كما اتسع في نصب الظرف"[٢].

– ويقول ابن جنّي (ت٣٩٢هـ): "على أن سيبويه قد تسمَح في بعض ألفاظه في الكتاب، فقال: هما علامتا تأنيث، وإنّما ذلك تجوَز منه في اللفظ ..."[٣]. ويقول كذلك في سياق تعليقه على إحدى عبارات المازنيّ: " لو قال ... لكان أحسن في العبارة، ولكنه تسامَحَ في اللفظ، وهو من عادة أهل العربية. ولهم أشياء كثيرة تُحْمَل على المسامَحَة، ولكنهم يفعلون هذا لأن أغراضهم مفهومة"[٤].

---

١. الجمل، ص ٢٤، ٢٥ .
٢. شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، ٣/ ٣٠٠.
٣. سر صناعة الإعراب، لابن جني، ١/ ١٦٠.
٤. المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ص ١٩٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثمّ كثرت بعد ذلك عند النحاة المصطلحات والمفردات التي عُبِّر بها عن التسامُح، وانضافت إلى المصطلحات المذكورة مصطلحات أخرى تكاد ترادفها، نحو: (التسامُح)، و(التساهُل)، و (المساهَلَة)، و(التوسُّع)، و(الترخُّص).

حتى إذا وصلنا إلى القرون المتأخرة التي شاعت فيها الشروح والحواشي ألفينا تحوّلا واضحا في الظاهرة؛ إذ لم تشِع عند مؤلِّفيها ملامح الظاهرة وتطبيقاتها بقدْر ما شاعت إشاراتهم إلى ما انطوت عليه عبارات سالفيهم من تسامُحات وتساهلات، فكان بدهيّا مع صنيعهم هذا أن تكثر عندهم المفردات المختلفة للمصطلحات العشرة التي ذكرناها، مع تفاوُت بينها في الاستعمال.

وفي العصر الحديث شاعت كثير من ملامح التسامُح النحويّ، لا سيّما في مصنّفات النحو التعليمية، وعلى ألسنة شُرّاحه، وآكد الملامح عندهم في هذا الصدد ملمحان: أحدهما: التسامح في بعض تراجم الأبواب وعنواناتها، والآخر: التسامح في العبارة المستخدمة في الإعراب.

المبحث الأول: معالم التسامح

يُعْنَى هذا المبحث برصْد التطبيقات المختلفة، والملامح المتعددة التي انطوت عليها ظاهرة (التسامُح النحويّ)؛ إذ قد تحقَّق لهذه الملامح من الاستقرار، والذيوع، والتنوّع، ما يجعل الحاجة ماسّة إلى جمْعها في سياق واحد، والكشف عن نماذجها، وتطبيقاتها في العربية.

ومن الأهمية بمكان في هذا السياق الإشارة إلى أنّ دراسة ظاهرة التسامح في التراث النحوي تُوجب التفريق بين أمرين اثنين:

- أحدهما: الوقوف على ملامح ومعالم واضحة لتسامُحات النحاة: وهذا الجانب قديم قِدمَ التصنيف النحويّ، على التفصيل الذي مرّ في التمهيد.

- والآخر: اعتراف النحاة أنفسهم بهذه الظاهرة، وإشارتهم إلى مواضع منها في مصنّفات من سبقهم، ونصّهم على أن التسامُح من عادة أهل العربية، ونحو ذلك من الإشارات التي تؤصّل لتلك الظاهرة. ومن البدهي أن تتأخر تلك الإشارات؛ لأن التنظير للشيء يأتي عادةً بعد وجود بعض تطبيقاته ومعالجاته في الواقع.

وإن تتبّع التراث النحويّ في هذا السياق يُوقفنا على تعدّد ملاحَظ لملامح هذه الظاهرة؛ إذ تكشف معالجات النحاة عن أنّ تسامحاتهم وتساهلاتهم قد ارتُكِبتْ على مستويات (العبارة، والاصطلاح، والحكم النحويّ، والتوجيه النحويّ، والحدود النحوية (التعريفات)، وترجمة الأبواب، ومنهجية التصنيف، وترتيب المادة النحوية، والتمثيل والاستشهاد، وذِكْر الأوجُه والأصناف).

غير أنّ الملامح التي تشكّلها المستويات المذكورة لا تكاد تخرج عند التحقيق عن خمسة ملامح، تعالَج تباعًا إن شاء الله، هي:

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- التسامح في العبارة.
- التسامح في التقسيم، وذكْر الوجوه والأصناف.
- التسامُح في الاصطلاح.
- التسامُح في الترتيب.
- التسامح في الاستشهاد والتمثيل.

أولا: التسامح في العبارة

يعدّ تسامح النحاة في العبارة أو في التعبير آكدَ ملامح التسامح في التراث النحوي، وأعمّها، وقد كان النحاة أنفسهم يُشيرون إلى هذا الملمح بعبارات صريحة مباشرة، نحو قولهم (تسامَحَ في العبارة- تساهَل في العبارة – تسامحَ في التعبير – في التعبير مسامحة – تسمَّح في اللفظ – في كلامه مسامَحَة ..)، أو بعبارات ضِمنيّة غير صريحة، نحو قولهم: (لو قال ... لكان أسلم- والأولَى أن يقول ...- والأنسب أن يقول ...).

والتسامح في العبارة عند النحاة مردّه إجمالا إلى **مسلكين**:

أحدهما: اختيار النحويّ عبارةً تخالف الأَوْلَى، وتفتقر إلى أن تُوَجَّه توجيهًا يُعدّل مسارها، ويكشف عن المراد الصريح منها في سياق المسألة النحوية التي وردت فيها. دون أن تخالف هذه العبارة قواعد العربية.

وهذا المسلك هو الغالب، وعليه المعوَّل، حتى إننا لا نبالغ إذا قلنا: إن مصطلح (التسامح في العبارة) إذا أطلق فإن الذهن ينصرف إلى ملامح هذا المسلك.

ولهذا المسلك التعبيري المتسامَح فيه مظانّ، أو سياقات عدة:

أولها: في سياق التعريفات والحدود: اختار بعض المصنّفين في سياق تعريفهم بعضَ أبواب النحو، أو مصطلحاته عباراتٍ قائمة على التسمُّح؛ اتكالا

على وضوح المعنى، أو طلبا منهم لتقريب المصطلح وتيسيره على المتعلمين. ومن نماذج هذا الملمح في التراث النحويّ:

▪ **تعريف الاسم:** عرّف بعض النحاة الاسم بأنه: ما جاز أن يكون فاعلا، أو مفعولا، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض[١]. وقد أشار السهيليّ (ت٥٨١هـ) إلى ما في هذا التعريف من تسامح في العبارة؛ إذ إن الذي يكون فاعلا أو مفعولا في الحقيقة إنما هو المسمَّى، دون الاسم[٢].

▪ **تعريف الفعل الماضي:** يقول أبو جعفر النحاس ت(٣٣٨هـ) : "فالماضي ما حسن فيه أمسِ، وهو مفتوح الآخر أبدًا"[٣]. إذ إن (أمسِ) تدخل على المضارع كذلك، في نحو قولنا: (لم أغبْ أمسِ).

▪ **تعريف الحال:** يقول أبو جعفر النحاس: "وهو كل اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة قد تمّ الكلام دونه"[٤]. ومعلوم أنّ الحال يأتي جملة (اسمية أو فعلية)، كما يأتي شبه جملة، ولعله تسامح هنا مراعاة للأصل في اللغة، وهو الإفراد، والتركيب فرعٌ عليه.

▪ **تعريف الجملتين الاسمية والفعلية:**

١. عرّف المحلي الجملة الاسمية بأنها: "كل كلام صُدِّر باسم مبتدأ"[٥]. وفي هذا التعريف تسامح واضح تحتاج العبارة معه إلى توجيه وتأويل؛ إذ قد تكون الجملة اسمية ويُصدَّر فيها الخبر، لا المبتدأ، وجوبا، أو جوازا، كما أن

---

١. انظر: التفاحة في النحو، ص ١٤، والجمل، للزجاجي، ص ١.
٢. انظر: نتائج الفكر في النحو، ص٥٠.
٣. التفاحة في النحو، ص ١٦.
٤. التفاحة في النحو، ص ٢٣.
٥. مفتاح الإعراب، ص ٣١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الجملة قد تكون اسمية، ولا مبتدأ فيها في ظاهر الأمر، كما هو الحال في الجمل الاسمية المنسوخة.

٢. عرّف المحلّي الجملة الفعلية بأنها " كلّ كلام صُدِّر بفعلٍ"[١] . وفي هذا التعريف تسامحٌ من جهتين: إحداهما: أن أسلوب الاشتغال في نحو قوله تعالى: ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾الذاريات: ٤٧ جملةٌ فعلية، وإن صُدِّرت بِنْيتُها السطحية باسمٍ (السماءَ). والأخرى: أن جُمَلَ (كان) و (كاد) و (ظنّ) – وأخواتها – جمل اسمية عند التحقيق، وإن صُدِّرتْ في بِنْيتها السطحية بأفعال.

- **تعريف التمييز:** عرّف ابن آجروم التمييز بأنه: "الاسم المنصوب المفسِّر لما انبهم من الذوات"[٢]. والتسامح هنا مفاده أن التعريف المذكور لا يصدق إلا على (تمييز الذات – المفرد) في نحو قولنا: (اشتريت عشرين كتابًا)، أمّا (تمييز النسبة – الجملة) نحو قولنا: (طاب محمدٌ نفسًا) فلا يسعه ظاهر التعريف.

- **تعريف الصَّرْف (التنوين):** يقول ابن مالك:

الصرفُ تنوينٌ أتى مبيِّنا * معنًى به يكونُ الاسمُ أمْكَنَا**

وقد نصّ ابن الناظم (ت٦٨٦هـ) على أن في تعريف والده السابق مسامحةً؛ يقول:" وفي هذا التعريف مسامحة؛ فإن من جملة ما لا يدخله التنوين الدال على الأمكنية باب (مسلمات) قبل التسمية به، وليس من الممكن أن يقال: إنه غير منصرف"[٣].

---

١. مفتاح الإعراب، ص ٥٦.
٢. الآجرومية، ص ٨٩.
٣. شرح ابن الناظم، ص ٤٥٠، وانظر: توضيح المقاصد للمرادي، ٣/ ١١٩٠.

• **وثانيها: في سياق رصْد الأحكام النحوية**: وقد تأتي العبارة المتسامَح فيها في سياق بيان حكم نحوي من أحكام الباب أو المسألة محل الحديث، وخلاصة القول هنا أن النحوي يعبّر عن الحكم النحوي بعبارة فيها تسمُّح وترخُّص، نحو:

○ **حكم بناء الفعل الماضي**: جرتْ عادة متقدّمي النحاة على أن يتسامحوا في العبارة التي يعبّرون بها عن حكم بناء الفعل الماضي؛ إذ نصّ جلّهم على أنه "مبنيٌّ على الفتح أبدا"[١]، دون أن يستثنوا مواضع بنائه على السكون والضم. وممّن سار على نهجهم من المتأخرين ابن آجروم[٢]. ولعلهم استندوا في تسامحهم هذا على مراعاة الأصل تغليبًا.

○ **حكم بناء فعل الأمر، وإعراب المضارع المجزوم**: يقول أبو جعفر النحاس: "وأما الأمر والنهي فنحو قولك: قم، واذهب، ولا تدخل، ولا تخرجْ، وهما مجزومان، إلا أن يستقبلهما ألف ولام، أو ألف وصل، فيكسران حينئذ"[٣]. ففي قوله (وهما مجزومان) تسامح واضح في العبارة؛ إذ استبدل (مجزومان) بـ (ساكنان)، والمراد: الأصل فيهما السكون، غير أن سكون فعل الأمر سكون بناء، أما سكون المضارع في نحو (لا تدخل) فهو سكون إعراب (جزم).

---

١. انظر على سبيل المثال: الجمل في النحو، للزجاجي، ص٧، والتفاحة في النحو، لأبي جعفر النحاس، ص ١٦، والإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، ص١٥، ١٦، واللمع، لابن جنّي، ص٨٨. ثم تدارك نحاة القرن الخامس ومَن بعدهم هذا الأمر، ففصّلوا مواضع بنائه. انظر على سبيل المثال: شرح المقدمة النحوية، لابن بابشاذ، ٢/ ١٣٥، ١٣٨، والأنموذج، للزمخشري، ص٢٦، وشرح الرضيّ، ١١/٤.

٢. انظر متن الآجرومية، ص ٥٩.

٣. التفاحة في النحو، ص ١٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

○ **التسامح في حكم المنادَى المفرد:** يقول خلف ت ١٨٠ هـ في مقدمته: "باب النداء المفرد، وهو رفْع، تقول: يا زيدُ أقبلْ، ويا محمدُ تعالَ .. مرفوع؛ لأنه نداء مفرد"[١]. إذ تسامح هنا في حكم المنادى المفرد؛ فذكر أنه مرفوع، والرفع من ألقاب الإعراب، والمنادى المفرد يبنى على ما يرفع به.

○ ثم تسامح في السياق نفسه من المتأخرين الهرميُ، غير أنه نصّ على أن" المنادى المفرد العلم مبني على الضم أبدا "[٢] . وهذا توسع وتسامح؛ لأنه يبنى على ما يرفَع به ، نحو : يا محمدان، يا محمدون ... إلخ .

○ **حكم اسم (لا) النافية للجنس المفرد:** يقول ابن كيسان: "والنكرة تنصَب بلا تنوين، كقولك: (لا رجلَ في الدار)"[٣]. إذ تسامح في قوله (تنصَب)، والمراد: تُبنَى على الفتح بلا تنوين.

○ **حكم المطابقة بين النعت ومنعوته:** أشار ابن هشام إلى ما في قول النحاة: (النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة) من تسامُح وتساهُل؛ لأن الحكم السابق إنما يجري على النعت الحقيقي فحسب، لا على النعت السببي[٤].

● **وثالثها: في سياق إعراب التراكيب وتوجيهها:** كان بعض النحاة يختارون في سياق إعرابهم التراكيب عباراتٍ فيها تسامحٌ تحتاج معه إلى تقدير أو تأويل. ومن أمثلة ذلك:

- قول أبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ): " الصلاةَ: منصوبة بـ (يقيمون)"[٥]؛ إذ الناصب هنا الفعل (يُقيم) وحده، لا جملة (يقيمون) المؤلفة من فعل وفاعل.

---

١. مقدمة في النحو، ص٧٤.
٢. المحرر، للهرميّ، ٣/ ١٨٨. وانظر كذلك: متن الآجرومية، ص ٩٤.
٣. الموفقي، ص ١١٠.
٤. انظر مغني اللبيب، ٦/ ٥٤٣، ٥٤٤.
٥. إعراب القرآن، ١/ ٢٦.

– قول الزجاج (ت٣١١هـ): "الحمد رُفِعَ بالابتداء، وقوله: "لله" إخبار عن الحمد .."[١] إذ أشار في هذه العبارة المختصرة (رُفِع بالابتداء) إلى جهة إعراب (الحمد)، وهي: (الرفع)، وإلى العامل (الابتداء)، ولم ينصّ على الوظيفة النحوية، والمراد: مبتدأ رُفِع بالابتداء.

–وكذا قول الزجاج: "ونصب "لا شيةَ فيه" على النفي .."[٢]. وتأويل العبارة: وبُني (شِيَةَ) على الفتح، لأنه اسم (لا) النافية.

–وقد صدر عن هذا الملمح من المتأخرين – على سبيل المثال – السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)؛ يقول في سياق توجيهه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ ۚ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ القصص: ٤. يقول: "قوله "يستضعفُ" يجوز فيه ثلاثة أوجُه: أحدها: أنه مستأنف، بيانٌ بحال الأهل الذين جعلهم فرقًا وأصنافًا. الثاني: أنه حال من فاعل "جعلَ" أي: جعلهم كذا حال كونه مستضعِفًا طائفةً منهم. الثالث: أنه صفة لـ "شِيَعًا". قوله "يذبِّحُ" يجوز فيه ثلاثة الأوجه: الاستئناف تفسيرا لـ "يستضعِفُ"، أو الحال من فاعله، أو صفة ثانية لـ "طائفةً" "[٣].

ومعلومٌ أن التوجيهات التي أوردها السمين في نصه السابق هي لجملتَي "يستضعفُ"، و "يذبِّحُ" المؤلَّفتينِ من الفعلين المذكورين، وفاعلهما المستتر، وليست في الحقيقة للفعلين نفسيهما، حتى ينصّ – مثلا – على أن "يستضعفُ" حال من فاعل "جعلَ"؛ إذ الحال لا يأتي فعلا، وإنما يأتي جملة اسمية، أو فعلية

---

١. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ١/ ٤٥. وقد تكررت عنده كلمة "رفع بالابتداء" في : ١/ ٧٤، ٧٧، ١٠٦، ١٥١.

٢. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ١/ ١٥٢.

٣. الدر المصون، ٨/ ٦٤٩، ٦٥٠. وانظر نماذج أخرى للملمح نفسه في الدر: ٤/ ٥. ٨/ ٢٠٨، ٦٤٩، ٦٥٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

كما قرّر النحاة. وإنما ارتُكبتْ مِثل هذه المسامحة اتكالا على وضوح المعنى. وإلّا فالفعلان المذكوران ليس فيهما إلا وجه واحد فقط، وهو الرفع، لعدم وجود مقتضٍ للنصب، ولا للجزم.

• **ورابعها: في سياق تراجم الأبواب وعنواناتها:** صدر بعض المصنّفين في تراجم أبواب النحو و مسائله عن عبارات تسامحَ فيها تسامُحا تحتاج معه العبارة إلى توجيه؛ حتى يفهم المرادُ منها؛ لأن الأخذ بظاهرها يخالف الصنعة النحوية. ومن نماذج ذلك الملمح في التراث النحوي:

– **ترجمة (باب التوابع)** : جرت عادة كثير من المصنّفين على أن يترجموا لباب (التوابع) بتراجم في عباراتها تسامحٌ وترخُّصٌ يستفاد منه أنّ التابع لا يكون إلا اسمًا، وذلك نحو التراجم الآتية: (باب ما يتبع الأسماء، فيكون معربا بمثل إعرابها، تابعا لألفاظها)[١]، (هذه توابع الأسماء في إعرابها) [٢]، (باب ما يتبع الاسم في إعرابه)[٣]. والتحقيق أن التابع يأتي –على جهة الإجمال – اسما، كما يأتي فعلا، وحرفا، وجملةً.

ولعلهم نصوا في التراجم المذكورة ونحوها على (الاسم) تغليبا؛ لأنه الوحيد الذي يشغل أوجُه التبعية الخمسة جميعها، دون قسيميه: الفعل، والحرف؛ فيُنعَت، ويؤكَّد تأكيدا لفظيا ومعنويّا، ويُعطَف عليه عطفَ بيان، ويُبدَل منه، ويُعطَف عليه بأحد حروف العطف.

– **ترجمة خلف (باب الحروف التي ترفع كل اسم بعدها) بقوله** : " وهي : إنما وكأنما وهل وبل وهو وأين وحيث ومتى ... ونعم وبئس ... "[٤]. وظاهر

---

١. انظر: الموفقي، لابن كيسان، ص١١١.
٢. انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، ٢/ ١٩.
٣. انظر: الجمل، للزجاجي، ص١٣.
٤. مقدمة في النحو، لخلف الأحمر، ٣٦ : ٣٩.

هذه الترجمة أنّ الكلمات التي ذكرها كلها هي التي تعمل الرفع في الأسماء بعدها. وضبْط العبارة: باب الكلمات التي تجيء الأسماء بعدها مرفوعة.

● **والخامس: في سياقات أخرى:** وقد ترد العبارة المتسامَح فيها في مظانّ أخرى، غير السياقات السابقة، ومن نماذج ذلك:

– قول أبي جعفر النحاس تحت باب الإغراء والتحذير: " تقول من ذلك: عليك زيدا، نصبت زيدًا بالإغراء .."[١]. إذ تسامح هنا في العبارة اتكالا على وضوح المعنى؛ إذ المراد: نصبتَ زيدا باسم فعل الأمر (عليكَ)، على معنى الإغراء، والمعنى: الزمْ زيدًا. والعامل هنا إذا تمسّكنا بظاهر اللفظ معنويّ، وهو (الإغراء). والتحقيق على خلاف ذلك.

– قول الهرمي: "وإن أغريتَ بـ (إياك) لزمتِ الواوُ ... "[٢]. فـ (إياك) لا تستعمل في الإغراء، ولمّا كان الإغراء أخا التحذير وقسيمه عبّر بالفعل (أغريتَ) توسُّعا وتسامُحًا، والمراد (حذّرتَ).

– تعليق الدماميني على قول ابن مالك في سياق حديثه عن (لاتَ): "وقد تُضاف إليها (حين) لفظا، كقوله:

وذلك حين لات أوان حلم * * * ولكن قبلها اجتنبوا أذاتي

وفي إطلاق القول بأن لفظ (حين) أُضيف إلى (لات) مسامحة، وإنما هو مضاف إلى الجملة المصدَّرة بـ (لات)" [٣].

---

١. التفاحة في النحو، ص ٢٤.
٢. المحرر، ٣/ ١٧٨.
٣. انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ٣/ ٢٥٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- **التعبير بـ (الألف واللام) بدلا من (أل)**: نصّ ابن مالك على أن "التعبير بـ (أل) أولى من التعبير بالألف واللام؛ ليُسلَك في ذلك سبيلُ التعبير عن سائر الأدوات، كـ (هل) و (بل)"[١]، فكما لا يعبَّر عن (هل) بـ (الهاء واللام)، و(بل) بـ (الباء واللام)، بل يُحكَى لفظهما – فكذلك لا يعبّر عن (أل) بـ (الألف واللام).

والحق أن عادة النحاة قد جرت على إيراد هذا التعبير (الألف واللام) بكثرة، حتى إنه أضحى مألوفا متداولا في جمهرة التصانيف النحوية، وقد استخدمه سيبويه كثيرا، وكذلك المبرد، وابن السراج، والزجاجي، والسيرافي، وابن جنيّ في مؤلفاته المختلفة. ثم انتهج المتأخرون نهجَ المتقدمين فأوردوه كثيرا، حتى إن ابن مالك نفسه – وقد نصّ على أنه تعبير متسامَحٌ فيه – ارتكب هذه المسامحة في مواضع كثيرة من مصنفاته[٢].

والمسلك الآخر: استعمال عبارة تنطوي على مخالفة نحوية: وقد يدعو هذا المسلك إلى العجب والدهشة لأول وهلة؛ إذ كيف يستند النحويّ في سياق رصده قواعد العربية إلى عبارة تخالف إحدى هذه القواعد ؟! غير أنّ هذا العجب قد يزول، أو تخفّ –على الأقل – وطأته إذا عُلِم أنّ هذه المخالفات تستند في مجملها – عند البحث والتنقيب – إلى آراء أجازتْها، وإن لم تشعْ هذه الآراء.

ومن نماذج هذا المسلك في التراث النحويّ:

- **دخول (أل) على (بعض) و (كل) و (غير)**:

أمّا كلمتا (بعض) و (كل) فلا يُجيز النحاة أن يُسبقا بـ (أل)[٣]، فلا يقال: (الكل) و (البعض)؛ لأنهما ملازمتان للإضافة لفظًا، كما في قوله تعالى:

---

١. شرح الكافية الشافية، ١/ ٢٩٧. وانظر: مغني اللبيب، ٦/ ٥٩٥.
٢. انظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٧٣، ٩٠، ١٣٩، ١٤٠، ١٦٣، ١٧٩، ١٨٠، ٢٤١، ٢٦٤، ٣٠١. ٢/ ٦٣٤، ٨٨٣، ٩١٢، ٩٤٩، ٩٦١، ١٠٢٩، ١٠٥٧، ١١٣٥، ١١٣٧. ٣/ ١١٧٦، ١٣٠٦، ١٣٠٨، ١٣١٥.
٣. انظر: الجمل، للزجاجي، ص ٢٤، ٢٥، وشرح قطر الندى، لابن هشام، ص ٣٠٩.

﴿ وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾ (الإسراء: ١٣)، أو معنًى، كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾ (الإسراء:٨٤).

والتسامح في استخدام هاتين الكلمتين بـ (أل) على ألسنة النحاة وفي تصانيفهم قديم متداول، حتى إن الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) قد نصّ على أنه أوردهما بـ (أل) مجاراةً لتسامح جماعة النحاة فيهما، مع اعترافه صراحةً بعدم جوازهما. يقول: "وإنما قلنا البعض والكل مجازا، وعلى استعمال الجماعة له مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز"[١].

- وأمّا (غير) فالمحققون من النحاة لا يجيزون دخول (أل) عليها؛ لتوغّلها في الإبهام، ولذلك فإنها لا تتعرّف بالإضافة المعنوية[٢]. وقد نصّ صاحب (تاج العروس) على أنّ بعضهم أجاز أن يُقال (الغير) بـ (أل)، ذاهبا إلى أن (أل) فيه ليست للتعريف[٣].

والحق أن دخول (أل) على (غير) لم يرد – فيما اطلعتُ عليه – عند النحاة المتقدمين، وإنما ورد في تصانيف نحاة القرن الثامن الهجري، وما بعده[٤].

---

١. الجمل، ص ٢٤، ٢٥ . والجماعة الذين يشير إليهم الزجاجي في نصه المذكور هم متقدمو النحاة الذين تسامحوا في استعمال هذين التعبيرين (البعض) و (الكل). وقد وقفت على استعمال هذين التعبيرين قبل الزجاجي عند: سيبويه (ت١٨٠هـ) في الكتاب، ١/ ٥١، ٢/ ٨٢. والمازني (ت٢٤٧هـ)، انظر: الخصائص، لابن جني، ١/ ٣٥٨، والمبرد (ت٢٨٦هـ) في المقتضب، ١/ ٤٤، ٣/ ٢٤٣، ٤/ ١٣٧. وابن السراج (ت٣١٦هـ) في الأصول في النحو، ١/ ٢٠١، ٢٩٢، ٤٠٩. ٢/ ٨، ٩، ٤٤، ٧٣، ٣٢٦، ٣٩٧. ٣/ ٣٧٦. ثم جرت عادة كثير من المصنّفين على استعمالهما تسامحًا، وموافقةً للمتقدمين. انظر – على سبيل المثال – علل النحو، لابن الوراق (ت٣٨١هـ)، ص: ١٤٦، ٤٠٢، ٤٤١، ٤٤٤. والخصائص، لابن جني (ت٣٩٢هـ)، ١/ ٥٣، ٦٥، ٦٦، ٨٤، ٣٥٨. ٢/ ٢٨٢، ٣٢٩، ٤٥٠. ٣/ ٢٢٦، ٣٣٧. واللمع، لابن جني، ص: ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٢٣١. ونتائج الفكر، للسهيلي (ت٥٨١هـ)، ص: ١٣٤، ١٣٥، ١٥٤، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٨٨، ٢٩٣.

٢. انظر: مغني اللبيب، ٢/ ٤٥٦، ودرة الغواص، للحريري، ص٥١.

٣. انظر: تاج العروس، للزبيدي، ١٣/ ٢٨٥.

٤. انظر على سبيل المثال: شرح شافية ابن الحاجب، لحسن بن محمد ركن الدين الأستراباذيّ (ت٧١٥)،١/ ٢٤٦، ٣٨٨، ٢/ ٦٧٤، ٦٨١، ٨١٠. وشرح التصريح، للشيخ خالد الأزهري، ١/ ٦٢٦، ٢/ ٤٦٨. وحاشية الصبان، ٢/ ٣٨١، ٤٧٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد استعمل بعضهم كلمة (الغير) مريدا بها لفظَها، من باب حكاية اللفظ، دون إرادة المعنى. وهذا جائز، ولا تسامحَ فيه، ولا خروجَ عمّا قرره المحققون في هذا الصدد.

ومن نماذج ما سبق قول السهيلي (ت ٥٨١هـ): "والحرف ما دل على معنى في غيره. وذلك الغير إمّا اسم وإمّا فعل ..." [١].

- **دخول اللام في جواب (إنْ) الشرطية المقرونة بـ (لا) النافية:**

نصّ الشيخ خالد الأزهريّ على أن النحاة قد تسامحوا في نحو قولهم: (وإلّا لكان كذا)، فأدخلوا اللام في جواب (إنْ) الشرطية المقرونة بـ (لا) النافية؛ حملًا على دخولها في جواب (لو) الشرطية؛ لأنها أختها. وقد حكى عن الجمهور منْعَهم دخول اللام في جواب (إنْ) الشرطية. وأجازه ابن الأنباريّ[٢].

ولعل النحاة[٣] الذين استعملوا هذا التركيب المشار إليه قد أجازوا استعماله، مخالفين في ذلك الجمهور الذي منعه.

والغريب أن الشيخ خالد الأزهري نفسه سها، وأورد هذا التعبير نفسه في كتابه (شرح التصريح)في ثلاثة مواضع[٤].

نخلص ممّا سبق إلى حقيقتين تتصلان بالتسامح في العبارة:

---

١. نتائج الفكر، ص ٥٩، وانظر كذلك ص ٥٥. وانظر نماذج أخرى حُكِي فيها لفظُ (غير)، فدخلت عليها (أل) في: الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، ص ١٩٤. وشرح شافية ابن الحاجب، للرضيّ، ٣/ ٢٩٦.

٢. انظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد الأزهريّ، ص ٣٥.

٣. ممّن أورد هذا التعبير المتسامَح فيه: ابنُ هشام في مغني اللبيب، ٣/ ٧٥، ٣٤٥، ٦/ ٥٨٤، والأشموني في شرحه ألفية ابن مالك، ٢/ ١٥٢، ٣/ ١٤٨، ٤/ ٧٦، والسيوطي في همع الهوامع، ١/ ١٦، ٦/ ١٥. والصبّان في حاشيته على شرح الأشموني، ٢/ ٣٩٠، ٣/ ٣٦١.

٤. انظر: شرح التصريح، ١/ ٤٩٤، ٢/ ٣٢٠، ٣٥٧.

– إحداهما: نصُّ النحاة أنفسهم على بعض المواضع التي تسامح فيها بعضُهم في العبارة، ومحاولتهم توجيه هذه العبارات، وتعديل مسارها، أو استبدال عبارة أدقّ منها بها– يكشف عن حرصهم على إقامة العبارة التأليفية، ودقّتها؛ حتى لا تؤدي إلى لبس، أو يُفهَم منها معنًى غيرُ مرادٍ، أو تصطدم بالصنعة النحوية.

– والأخرى: أرى أن ارتكاب بعضِ النحاة بعضَ المسامحات التي نصّوا على أنها مسامحات لا يكشف عن تناقُض منهم بقدر ما يرصد المعنى الحقيقي لظاهرة التسامح التي تقوم في جوهرها ولُبابها على السَّعَة والتيسير والرخصة.

ثانيا: التسامح في التقسيم وذِكْر الوجوه والأصناف

مرادي بهذا الملمح أن يتسامح النحويّ في سياق رصده ما يندرج تحت الباب النحوي، أو المسألة النحوية الفرعية من أقسام أو وجوه أو أصناف أو نحو ذلك، مخالفًا في صنيعه هذا ما استقرّ في الدرس النحويّ، وجرت عليه عادة النحاة.

ولهذا الملمح بالتحديد المذكور مظهران: أحدهما: تسامحٌ بزيادة، وهو الغالب. والآخر: تسامح بنقصان. ولكلٍّ كلمة تخصّه:

أولا: التسامح بزيادة الأوجُه:

صدر بعض النحاة في سياق رصْده وجوهَ الباب النحوي أو المسألة النحوية عن سبيل كان يفرّع فيها الوجهَ الواحد إلى عدة أوجُه تئول جميعها عند التحقيق والتدقيق إليه.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومن نماذج ذلك في التراث النحويّ:

▪ **التسامُح في ذكْر وجوه المعربات:** تسامح بعض المصنّفين في تصنيف وجوه الإعراب، لا سيما وجوه النصب والرفع. وممّن تسامح هذا التسامح:

▪ **ابن شقير (ت٣١٧هـ) في كتابه (المحلّى – وجوه النصب):** تسامح وتجوّز في تصنيف وجوه الإعراب، لا سيما وجوه النصب، والرفع؛ إذ " أقام جُلَّ الوجوه التي ذكرها – لا سيما وجوه النصب – على مبدأ المسامحة والتوسُّع في التقسيم والتفريع؛ فكان يفرّع من الوجه الواحد وجوها عدة تئول جميعها عند التحقيق والتدقيق إليه. وقد ترتّب على نهجه هذا أن أوصلَ وجوه النصب إلى واحد وخمسين وجهًا، وهو أكبر عدد ذُكِرَ للمنصوبات في تاريخ التصانيف النحوية. أما وجوه الرفع فقد وصلت عنده إلى اثنين وعشرين وجها. وأما وجوه الخفض فتسعة. وأما الجزم فقد ذكر له اثني عشر وجهًا . فجملتها إذن أربعة وتسعون وجها"[(١)] .

ولنأخذ مثالا على ذلك الصنيعِ عنده ما انتهجه في تعديد (وجوه النصب)؛ إذ تبيَّن بعد استقراء وجوهه الواحدة والخمسين ما يأتي:

-ثلاثة عشر وجها منها تئول إلى وجه واحد، وهو (النصب على المفعولية – المفعول به). وهذا مسرد بها[(٢)] : [النصب من مفعول به – النصب بالتعجب، نحو : ما أحسن زيدا ! – النصب من الإغراء، نحو : عليك زيدا – النصب من التحذير، نحو : الأسدَ الأسدَ – النصب بالمدح، نحو : مررت بزيد الرجلَ الصالحَ – النصب بالذمّ، نحو : مررت بأخيك الفاجرَ –

١. تطوّر التبويب في مؤلفات القواعد النحوية حتى القرن العاشر الهجري، د. سيد جمال، ص ٨٧.
٢. انظر المحلى صفحات: ٥، ٢٠، ٢٦، ٢٧، ٣٤، ٣٦، ٣٨، ٤٠، ٤٥، ٦٤، ٨٠، ٨٧، ٨٩ . وقد تباعدتْ تلك المتشابهات، ولم تأت متوالية في التناوُل .

النصب بالترحُّم، نحو: مررتُ به المسكينَ- النصب بالاختصاص، نحو: إنّا بني عبد الله نفعل كذا -النصب من خلاف المضاف، نحو: هذا ضاربٌ زيدًا- النصب بالمواجهة، نحو: إيّاك ضربتُ - النصب بالمشاركة، نحو (فريقا) الثانية في قوله تعالى:﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾الأعراف: ٣٠ - النصب بالترائي، نحو: رأيت محمدا منطلقا - النصب بالتحثيث، نحو: السجودَ السجودَ.

- ستة أوجه منها تئول إلى (النصب على المصدر)[١].
- خمسة أوجه منها ترجع إلى (النصب على الحال)[٢].
- وخمسة أوجه أخرى مآلها إلى (التمييز)[٣].

- **كما تسامح ابن شقير في تصنيف المجرورات؛** فجعلها (تسعة وجوه)، غيرَ مفرّق فيها بين ما الكسرة فيه للإعراب، وما الكسرة فيه للبناء؛ يقول تحت (وجوه الخفْض): "هذا تفسير وجوه الخفض، وهي تسعة؛ خفض بـ (عن) وأخواتها- وخفض بالإضافة- وخفض بالجوار- وخفض بالبنية- وخفض بالأمر- وخفض بـ (حتى) على الغاية- وخفض بالبدل- وخفض بـ (منذ) الثقيلة- وخفض بالقسم)"[٤].

- **زين الدين الآثاري (ت٨٢٨هـ): في منظومتيه: (كفاية الغلام في إعراب الكلام)، و(لامية في النحو):** كان الآثاري معنيّا بالتسامح والتوسع في تصنيف وجوه المعربات – لا سيما المنصوبات – في منظومتيه المذكورتين؛ إذ أوصل المنصوبات في (كفاية الغلام) إلى ٤٠ منصوبا، بينما جعلها في (اللامية) ٣٠ منصوبا. كما أوصل وجوه الرفع في (كفاية الغلام) إلى ١٦ وجها.

---

١. انظر المحلى صفحات: ٦، ٣١، ٣٢، ٥٨، ٦٠، ٩٠ .
٢. انظر المحلى صفحات : ٧، ١٠، ٣٠، ٥٤، ٨٨ .
٣. انظر المرجع السابق صفحات : ١٥، ١٥، ٢١، ٤٤، ٧١ .
٤. المحلَّى (وجوه النصب)، لابن شقير، ص ١٤٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

• **التسامُح في ذِكْر المبنيات من الأسماء:** جعل الآثاري (ت٨٢٨هـ) في ألفيته (كفاية الغلام) ما بني من الأسماء عشرين نوعًا.

• **التسامح في ذكْر أقسام خبر المبتدأ:** جعل المحليّ (ت ٦٧٣هـ) خبر المبتدأ سبعة أقسام[١].

• **التسامح في ذكْر أقسام المنادى:** جعل الهرمي في المحرر أقسام المنادى ثمانية[٢]: المنادى المفرد العلم، النكرة المقصودة، المضاف، النكرة المبهمة، الاسم الطويل (الشبيه بالمضاف)، الترخيم، الندبة، الاستغاثة.

• **التسامح في ذكْر أقسام التوابع:** جعل زين الدين الآثاري (ت٨٢٨هـ) في ألفيته (كفاية الغلام في إعراب الكلام) التوابعَ ستة أقسام مرتَّبةً على النحو الآتي: النعت، فالتوكيد المعنوي، فالتوكيد اللفظي، فعطف البيان، فعطف النسق، فالبدل.

• **التسامُح في سرْد نواصب المضارع:** كأن يورد النحويّ الأداة الواحدة من أدوات نصب المضارع بأكثر من وجه؛ نحو: (أنْ)، فيذكرها هكذا (أنْ) فقط، ثم يعدّد بعدها (لأنْ) و (لئلّا). وثلاثتها واحدة في الحقيقة. وكذا (حتى) و (حتى لا).

– يقول خلف في مفتتح باب (الحروف التي تنصب الأفعال): "وهي: أن، ولَأنْ، ولئلا .."[٣] . وثلاثتها واحدة هي (أنْ).

– وفي الموفقي :"وحروف النصب التي تنصب الأفعال المستقبلة هي: أن ولن وحتى وإذن وكي وكيلا وكيما .. ولأنْ ولئلّا وأنْ لا وحتى لا"[٤].

---

١. انظر مفتاح الإعراب، ص ٣٤، ٣٥.
٢. انظر المحرر، للهرمي، ٣/ ١٨٨، وما بعدها.
٣. مقدمة خلف، ص ٧١.
٤. الموفقي، لابن كيسان، ١٠٨.

• **التسامح في سرْد جوازم المضارع:** تسامح بعض المصنّفين في ذكْر أدوات جزم المضارع، والنصّ على عددها؛ فكانوا يوردون الأداة الواحدة معرّاةً من السوابق، هكذا (لمْ، ولمَّا)، ثم يُثبتون الأداة نفسها مسبوقةً بإحدى السوابق، هكذا (أَلَمْ، أَوَلَمْ)، (أَلَمَّا، أَوَلَمّا، أَفَلَمّا).

– يقول خلف الأحمر في مفتتح (باب حروف الجزم): " وهي: لمْ، ولمّا، وأَلَمْ، وألمَّا، وأَوَلَمْ، وأفلمَّا.. "[١].

– وكذا صنع أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ه)؛ يقول: "باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة، وهي: لم، ولمّا، وألم، وألمّا، وأولم، وأولمّا .."[٢] . وسِتّتها – عندهما – تئول إلى حرفين فقط: لم، ولمّا.

وقد انتهج صاحب الآجرومية نهجا صريحًا في هذا الصدد؛ يقول: "والجوازم ثمانية عشر، وهي: لم، ولمّا، وألمْ، وألمّا ... "[٣]. إذ جعل (لمْ، ولمّا، وألمْ، وألمّا) أربعة جوازم ضمن الجوازم الثمانية عشر التي ذكرها، وأربعتها في الحقيقة اثنتان فقط (لم، ولمّا).

رأي وتعليق:

لهذا الملمح من ملامح ظاهرة التسامح إذا نُظر إليه نظرة تعليمية – **جانبان متضادان:**

أحدهما: أن كثيرا من نماذجه تصعّب قواعد النحو على المبتدئين؛ بكثرة الأوجُه أمامهم (حتى أوصلها بعضهم إلى ٥١ وجها)، وعدم جمْع ما تشابه منها تحت وجه واحد، حتى تقلّ الأوجُه، فيسهُل الاستيعاب والفهم.

---

١. مقدمة في النحو، ص ٤٨.
٢. التفاحة في النحو، ص ٢٠.
٣. الآجرومية، ص ٦٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والآخر: أن بعض نماذجه لا تخلو من جوانب تعليمية تفيد الناشئة والمبتدئين في تعلُّم قواعد العربية؛ إذ قد يخفى على المبتدئ أن المضارع بعد (لئلا) على سبيل المثال منصوب بـ (أنْ) المصدرية؛ لأنها لا تظهر في البنية السطحية لهذا التركيب.

كما قد يلتبس عليه الأمر في نحو قولنا: (اجتهدْ حتى لا ترسبَ)؛ فيجزم – خطأ – الفعل (ترسب) بـ (لا) التي يظن أنها ناهية؛ لأنها هي التي تسبق المضارع. ويقال نحوٌ من هذا في مثل: لم، وألم، وأولمْ، ولمّا، وألمّا، وأفلمّا.

– ثانيا: التسامح بنقْص الأوجُه: وقد يكون التسامح في ذكْر الأوجه والأصناف بالنقصان، لا بالزيادة؛ طلبًا للإيجاز، وتحقيقا للاختصار، لا سيّما في المتون النحوية المختصرة. ومن أمثلة هذا الملمح:

– علامات الاسم وعلامات الفعل: إذ اكتفى ابن آجروم في سياق رصْده علامات الاسم، والفعل ببعض العلامات، وترخّص في ذِكْر بقية العلامات، مكتفيا بما ذكره عمّا أغفله؛ وقد اكتفى من علامات الأسماء بثلاث علامات فقط، هي: الجر، والتنوين، ودخول الألف واللام[١]، كما اكتفى من علامات الأفعال بأربع فقط، هي: (قد)، والسين، وسوف، وتاء التأنيث الساكنة[٢].

– ألقاب الإعراب: نصَّ ابن سعدان الكوفي (ت٢٣١هـ) في مختصره المسمَّى (مختصر النحو) تحت (باب مجرى العربية) على أنّ "العربية تجري على ثلاثة أحرف: على الرفع، والنصب، والخفض"[٣]. تاركًا القسم الرابع، وهو الجزم، ولعله يقصد هنا ألقاب الأسماء فحسب.

---

١. الآجرومية، ص ٤١ .
٢. الآجرومية، ص ٤٢ .
٣. مختصر النحو، لابن سعدان، ص٣٩. ولم يفصِل ابن سعدان في هذا المختصر بين ألقاب الإعراب والبناء، ومن نماذج خلْطه بين هذه الألقاب ما نصّ عليه في مفتتح (باب أمسِ)؛ يقول: "واعلمْ أنّ (أمسِ) خفضٌ في الرفع والنصب والخفض ... " مختصر النحو، ص٩٤.

- **أقسام المعارف:**

- جعل أبو جعفر النحاس المعارف خمسًا فحسب، هي: العلم، وما فيه (أل)، وقد سمّاه (الاسم المعهود)، واسم الإشارة، وقد سمّاه (الاسم المبهم)، والضمير، والمضاف إلى معرفة. مُغفلا الاسم الموصول[١].

- ومن ذلك أن جلّ المصنّفين تسامحوا في المعرفة التي هي (منادى نكرة مقصودة)؛ فلم يُثبتوها ضمن المعارف، مكتفين بالمعارف الست المشهورة. ولعلهم استندوا في ذلك إلى أنّها ستأتي بعد ذلك في (باب المنادى).

- **ما يعمل عمل الفعل:** ومن ذلك اكتفاء ابن الدّهان في مختصره (الدروس في النحو)، وفي شرح هذا المختصر (شرح الدروس) في سياق حديثه عمّا يعمل عمل الفعل من الأسماء بـ (اسم الفاعل، والصفة المشبهة، والمصدر، وأسماء الأفعال) فقط، مُغفلا: صيغة المبالغة، واسم المفعول، واسم التفضيل[٢].

- **الاكتفاء بذكْر بعض أدوات الباب:** ومن نماذج هذا الملمح كذلك أن يكتفي النحويّ بذكْر بعض أدوات الباب النحويّ، دون بقية أخواتها، ومن نماذج ذلك – على سبيل المثال – ما فعله خلف في مقدمته؛ إذ أغفل من أخوات (كان) (أضحى، ما برح، ما فتئ، ما انفكّ)[٣]، كما أغفل أبو جعفر النحاس في كتابه (التفاحة): (ليس، وأضحى، وما فتئ، وما برح)[٤].

---

١. انظر: التفاحة في النحو، ص ٢١، ٢٢.
٢. انظر: شرح الدروس، ص ٤٧٩.
٣. انظر مقدمة في النحو، ص ٦٤.
٤. انظر: التفاحة في النحو، ص ١٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثالثا: التسامح في الاصطلاح

ولا يقل هذا الملمح عن قسيمه (التسامح في العبارة) استقرارا، وتداوُلا، وذيوعًا في التراث النحويّ.

وقد سبقت الإشارة إلى التسمُّح في مفاهيم المصطلحات، وتعريفاتها في سياق رصْد سياقات (التسامُح في العبارة أو التعبير).

وإن مطالعة النماذج التي صدر فيها النحاة عن تسامح وترخُّص في الاصطلاح تُوقفنا على عدة مظاهر تشكّل في مجملها هذا الملمح من ملامح التسامحات النحوية:

١ – أن يُستبدَل بمصطلح الوظيفة النحوية مصطلحُ عاملها (المبتدأ / الابتداء): تسامح بعض النحاة في إيراد هذين المصطلحين؛ فاستبدلوا بمصطلح (المبتدأ) مصطلح (الابتداء). ولا يخفى أنّ (المبتدأ) هو الاسم الذي تسلّط عليه العامل الذي اصطلح النحاة على تسميته بـ (الابتداء). يقول خلف الأحمر (ت١٨٠هـ): "الرفع يأتي من ستة وجوه، لا غير، وهي: الفاعل، وما لم يسم فاعله، والابتداء، وخبره .."[(١)]. ويقول ابن كيسان (ت٢٩٩هـ): "والابتداء رفعٌ، وخبر الابتداء رفعٌ ..."[(٢)] . ويقول أبو علي الفارسي: " باب العوامل الداخلة على الابتداء والخبر. وهي: كان وأخواتها، وإن وأخواتها ..."[(٣)]. وواضح أن العوامل المذكورة داخلة على المبتدأ والخبر، لا على الابتداء والخبر.

وقد صدر عن هذا التسامح بعض مصنّفي كتب إعراب القرآن ومعانيه؛ يقول الزجاج في سياق إعرابه قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾: "ويجوز أن

١. مقدمة في النحو، ص ٥١.
٢. الموفقي، ص١١٠.
٣. الإيضاح العضدي، للفارسي، ص ٩٥. طبعة حاسوبي.

يكون "هم" ابتداء، و"السفهاءُ" خبر الابتداء"[١]، ويقول في سياق آخر: "رفع على خبر الابتداء" [٢]. غير أن الزجاج كان في مواضع أخرى يضبط مصطلحاته، ويتنازل عن التسامح المذكور؛ انظر إلى قوله: "وارتفع "أمّيون" بالابتداء، و"منهم" الخبر"[٣]. ثم صنع الصنيع نفسَه أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)[٤]، كما أكثر مكيّ بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) من هذا التسامح[٥]. وقد يجتمع عنده هذا التسامحُ، وضبْطُ المصطلح في سياق واحد؛ يقول: " ولكل وِجْهَةٌ هو مُوَلّيها": وِجهة: مبتدأ، ولكلٍّ الخبر، أي: ولكل أمة قبلة، هو مولّيها: ابتداء وخبر .." [٦].

٢- مراعاة التغليب في الاصطلاح؛ بحيث لا يسع ظاهر المصطلح جميع ما تحته إلّا بالتغليب: ومن نماذج هذا المظهر:

- جمع المؤنث السالم: درج أكثر النحاة على تسمية الجمع الذي يقابل (جمعَ المذكر السالم) بـ (جمع المؤنث)، أو (جمع المؤنث السالم). وقد أشار بعض المحققين من النحاة إلى ما في الترجمتين المذكورتين من تسامُح، وعدم دقّة، من وجهين[٧]:

---

١. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ١/ ٨٨.
٢. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ١/ ٩٣.
٣. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ١/ ١٥٩، وانظر ١/ ١٦٠.
٤. انظر: إعراب القرآن، ١/ ٢٦، ٢٨.
٥. انظر: مشكل إعراب القرآن، ١/ ٧٤، ٧٦، ٧٨، ٨١، ٨٩، ٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٨، ١٠٠، ١٢١، ١٢٩.
٦. مشكل إعراب القرآن، ١/ ١١٣.
٧. انظر: شرح قطر الندى، لابن هشام، ص٥١، وهمع الهوامع، للسيوطي، ١/ ٦٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أحدهما: أنّ هذا الجمع يشمل: جمع المؤنث، وهو الأصل الغالب، نحو: (هِنْدات، خاشعات)، كما يشمل جمع المذكر، نحو: (إصطبلات، بيانات، حمّامات).

والآخر: أنّ هذا الجمع يندرج تحته: ما سلِم فيه بناء المفرد، كالجموع السابقة جميعها، وما تغيّر فيه بناء المفرد، نحو: (سَجَدات، غُرُفات، كِسَرات، بَنَات، حُبلَيَات، صَحْراوات).

وقد عَدَلَ هؤلاء عن الترجمتين السابقتين إلى: (ما جُمع بالألف والتاء المزيدتين / المجموع بألفٍ وتاء زائدتين) بالنصّ على زيادة الألف والتاء؛ حتى يُخرجوا نحو (قُضاة ، غُزاة)، و (أبيات، أموات، أصوات). وقد نصّ السيوطي على أنّ التقييد بالزيادة لا حاجة إليه؛ "لأن المقصود ما دلّ على جَمْعيته بالألف والتاء"[(١)]. فآثر تسميته بـ (ما جُمِع بألفٍ وتاء)[(٢)].

▪ **بدل الكلّ من الكلّ**: في هذا المصطلح تسامحان، أحدهما: لفظيّ قوامه إدخال (أل) على كلمة (كل)، وهذا أمر لا يرتضيه جمهور النحاة. وقد سبقت معالجته من قبل في (التسامح في العبارة). والآخر: دلاليّ: ويُستفاد من كلام ابن مالك في هذا الصدد[(٣)] أن التسامح الدلالي فيه مردّه إلى أنّ ظاهره لا يَصْدُق إلّا على ذي الأجزاء، ولا يصحّ إطلاق (بدل الكل من الكل) على لفظ

---

١. همع الهوامع، للسيوطي، ١/ ٦٧. وقد صدر عن هذه التسمية (ما جُمع بألف وتاء) ابنُ مالك، انظر على سبيل المثال، شرح التسهيل، ١/ ١١٢.

٢. وقد أورد السيوطي في الهمع نفسِه ترجمةَ (جمع المؤنث السالم) في أكثر من موضع، انظر: ١/ ١٠، ٥٦، ٧٧. ٢/ ٢٠٠. ٤/ ٤٠٦. مع أنه نصّ صراحة على أنّ "ذكْر الجمع بألف وتاءٍ أحسن من التعبير بـ (جمع المؤنث السالم)" همع الهوامع، ١/ ٦٧.

٣. انظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ٣/ ١٢٧٧، وانظر: فتح رب البرية، للحازمي، ص٤٨٧.

الجلالة في نحو قوله تعالى: ﴿الر. كِتابٌ أَنزَلْناهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ . اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ إبراهيم: ١ – ٢ لعدم صحة إطلاق (الكل) على الله تعالى تنزيهًا.

وقد استبدل به ابن مالك مصطلح (البدل المطابق)[١]، وقد سمّاه ابن آجروم (بدل الشيء من الشيء)[٢].

▪ الضَّمير: فَعِيل بمعنى مَفْعُول، أي: مُضْمَر، والأصل فيه أنه مأخوذ من الاستتار والخفاء، وأضمرتُ الشيء: أخفيته وسترته عن غيره، والضاد والميم والراء تدلّ في أحد أصلَيْها على غيبة وتستُّر[٣].

فإطلاق جمهور النحاة إذن هذه الترجمة (الضمير – المضمر) على (الضمير المستتر) يكون على سبيل الحقيقة، ولا تسَعُ الترجمةُ المذكورة (الضميرَ البارز) إلا من باب التسامُح والتوسُّع في المصطلح؛ إذ لا خفاء فيه، ولا استتار[٤]. ولعلهم راعوا هنا في إطلاق مصطلح (الضمير) أنّ الضمير بنوعيه المذكورين ليس اسمًا صريحا ظاهرا، ولكنه اسم مضمَر، وفي هذا ما يجعله يَحْمِل معنى (الخفاء، والاستتار).

---

١. (البدل المطابق) مصطلح ابن مالك، نصّ على ذلك جلّ النحاة بعده. انظر على سبيل المثال: أوضح المسالك، ٣/ ٣٦٤، وشرح الأشموني، ٣/ ٣. وقد ذاع بعده، حتى عصرنا الحديث.
٢. انظر الآجرومية، ص ٧٨. وإطلاق كلمة (الشيء) على الله –عز وجل– ثابت في القرآن الكريم؛ إذ يقول تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً ۖ قُلِ اللَّهُ ۖ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ الأنعام: ١٩ . انظر: فتح رب البرية، للحازمي، ص٤٨٧. ومن ثم فلا غضاضة في إطلاق مصطلح (بدل الشيء من الشيء) على لفظ الجلالة في آية إبراهيم السابقة، وفي نحوها.
٣. انظر: مقاييس اللغة، لابن فارس، باب الضاد والميم وما يثلثهما، (ضمر)، ٣/ ٣٧١.
٤. انظر: فتح رب البرية، للحازميّ، ص ٤٣٠، ٤٣١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

■ **المفعول به الذي لم يسم فاعله / المفعول الذي لم يسم فاعله**: جرت عادة النحاة على أن يطلقوا على ما ناب عن الفاعل مصطلحَي (مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله – المفعول به الذي لم يُسَمَّ فاعله).

وقد شاع هذا التسامح في التراث النحوي قبل ابن مالك (ت٦٧٢هـ) شيوعًا جعل أبا حيان (ت٧٤٥هـ) ينصّ على أنه لم يرَ ترجمة (النائب عن الفاعل) لغير ابن مالك، وأن الترجمة المعروفة المتداولة لِما ناب عن الفاعل هي (باب المفعول الذي لم يسم فاعله) [١].

ويَرِد على ما نصّ عليه أبو حيان أن النحاة إن لم يَصْدُروا عن ترجمة (النائب عن الفاعل) فإن كثيرا منهم قد أورد ترجمة أخرى خاليةً من التسامح خُلُوَّ الترجمة التي معنا، وهي (باب ما لم يسمَّ فاعله) [٢].

ويُستفاد من كلام ابن هشام أن التسامح هنا مردّه إلى أمرين: أحدهما: طول المصطلح وخفاء معناه. والآخر: أنها تصدق في بعض التراكيب على المنصوب، نحو قولنا: أُعطِيَ زيدٌ دينارًا، فـ (دينارًا) مفعول به ثانٍ للفعل (أُعطيَ) المبني لما لم يسم فاعله، والنائب عن الفعل إحدى وظائف الرفع التي لا تصدق إلّا على المرفوع [٣].

■ **مصطلحا المفعول المطلق والمصدر**: جرت عادة كثير من النحاة على أن يستبدلوا بمصطلح (المفعول المطلق) مصطلحَ (المصدر)، وما دفعهم إلى ذلك إلا

---

١. انظر: شرح التصريح، ١/ ٤٢١. وانظر كذلك: شرح شذور الذهب، ص ٢٠٧.
٢. انظر على سبيل المثال: الموفقي، لابن كيسان، ص ١٠٩، ١١٠، وعلل النحو، لابن الوراق، ص ٢٧٧، واللمع، لابن جني، ص٢٤، والمنصف، لابن جني، ص٩٥، واللباب، للعكبري، ١/ ١٥٧.
٣. مغني اللبيب، ٦/ ٥٨٨، ٥٨٩، وشرح شذور الذهب، ص ٢٠٧.

التغليب، ومراعاة الأصل؛ لأن الغالب أن تؤدّى هذه الوظيفة النحوية بالمصادر، وإلّا فقد ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدلّ على المصدر، وليس مصدرا.

ولا ننسى في هذا السياق أن "المصدر مصطلح صرفي دالّ على نوع من الأسماء، و (المفعول المطلق) مصطلح نحويّ دالّ على وظيفة تركيبية" [١].

والحق أن هذا التسامح إن كان منشؤه كتب التقعيد النحوي [٢]، فإنه قد انجرّ بعد ذلك إلى كتب التطبيق النحوي، فجرت عادة مؤلّفي كتب الإعراب، لا سيّما إعراب القرآن الكريم على الصدور عنه [٣].

٣- <u>توسيع دائرة المصطلح</u>:

- **الحرف:** تسامح بعض النحاة - لا سيما المتقدمون منهم - في بعض تراجم أبوابهم، في مصطلح (الحرف)؛ إذ وسّعوا دائرته، ليسع - بالإضافة إلى الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل- بعض الأفعال، والأسماء، والظروف، والتراكيب الإضافية.

---

١. المصطلح النحويّ وإشكالات العلاقة بين الدالّ والمدلول، للدكتور تامر أنيس، ص ٣٠٥.
٢. انظر على سبيل المثال: المقتضب، للمبرد، ٣/ ٢٠٣، وعلل النحو، لابن الورّاق، ص٣٦٤.
٣. انظر على سبيل المثال: إعراب القرآن، للنحاس، ٢/ ١٥، ٣/ ٨٠، ١٣٢، ١٦٣، ٢٢٤، ٣٧٨، ٤/ ١٢، ١٠٤. ومشكل إعراب القرآن، لمكي، ١/ ١٣٠، ١٣٢، ١٨٥، ١٩٢، ٢٠١، ٢١٥، ٢٣٨. والتبيان في إعراب القرآن، للعكبري، ١/ ٣٩٢، ٢/ ٧٣٨، ١١٢٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقد صدروا عن هذا التسامح في سياقين: أحدهما: ترجمة الأبواب النحوية وذكْر عنواناتها[١]. والآخر: في أثناء رصْدهم مفردات الباب أو المسألة النحوية محل الحديث[٢].

– المفعول فيه: تسامح فيما يندرج تحته بعضُ المصنفين؛ حتى جعله يشمل (ظرفي المكان والزمان، والحال)، يقول الزجاجي : " والمفعول فيه : الظروف والأحوال ..."[٣]. ثم حذوَ الزجاجي المحليُّ (ت٦٧٣هـ)، يقول : "والمفعول فيه: ظروف الزمان، والمكان، والحال"[٤]. هذا وقد تناول بعض النحاة الحال بعد الظرف " لشبهها به، إذ كانت مقدرة بـ (في)، كما أن الظرف كذلك"[٥].

---

١. من نماذج ذلك قول سيبويه: "باب الحروف التي تنزّل بمنزلة الأمر والنهي؛ لأن فيها معنى الأمر والنهي، فمن تلك الحروف: حسبك، وكفيك، وشرعك، وأشباهها، تقول: حسبك ينم الناس"(١). الكتاب، ٣/ ١٠٠. وقد عبّر سيبويه عن (قلّما) بأنها حرف، انظر الكتاب، ٣/ ١١٥. وانظر نماذج أخرى لهذا التسامح نفسه في: مقدمة خلف، ٣٦ : ٣٩، والتفاحة في النحو، للنحاس، ١٧، ١٨، ٢١، ٢٥.

٢. من نماذج ذلك قول سيبويه: " إلا أنهم قد قالوا : يا صاح، وهم يريدون: يا صاحبُ، وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف .." الكتاب، ٢/ ٢٥٦. فالحرف هنا بمعنى الكلمة، وليس قسيمَ الاسم والفعل. وفي المقتضب، للمبرد، ٣/ ٢٠٥: "ومن الحروف التي تجري مجرى الفعل ما يكون أشدّ تمكنا من غيره، وذلك أنك تقول للرجل – إذا أردتَ تباعده – : إليكَ .. ". وقد نص المبرد كذلك على أن نحو: (عليك زيدا، وحيَّهل) حروف، انظر المقتضب، ٣/ ٢٠٥. وفي (الموفقي)، لابن كيسان (ت٢٩٩هـ)، ص ١١٠: " والحروف التي ترفع أيضا حبّذا ولولا ونعم وبئس ونعمّا وبئسما ..".

٣. الجمل في النحو، ص ٣١٦.

٤. مفتاح الإعراب، للمحلي، ص ٧٠.

٥. الصفوة الصفية، للنيلي، ١/ ٤٨٠.

– المفعولية: يقول بدر الدين العينيّ (ت ٨٥٥هـ) في سياق شرح الشاهد الشعريّ[١]:

ثُمَّ رَاحُوا عَبَقَ الْمِسْكِ بِهِمْ * * * يَلْحِفُونَ الْأَرْضَ هُدَّابَ الْأُزُرْ

" (هُدَّابَ الأُزُرِ): كلام إضافي منصوب على المفعولية أيضا"[٢]. إذ تسامح في مصطلح (المفعولية)، فاستبدله بمصطلح (الحال – الحالية)، وكان قد نصّ في السياق نفسه على أن جملَتَي: (عبقُ المِسْكِ بهم)، (يلحِفونَ الأرضَ) وقعتا حالا[٣]. مما يؤكد أنه تسامح في الموضع الثالث هنا، فوسّع مصطلح (المفعولية)، ليسع تحته مصطلح (الحالية).

٤– تضييق المصطلح: مثل: قصْر ابن كيسان مصطلحَ الظرف على (ظرف المكان) فقط، وتسميته (ظرف الزمان) بـ (الوقت)؛ يقول: "والوقت نحو: قام زيدٌ يومًا، وسار عمرو شهرًا، والظرف نحو: جلس عبد الله أمامك .."[٤].

٥– مراعاة الدلالة والمراد الوظيفة النحوية التي تؤديها:

– الاستثناء والمستثنى: ومن ذلك استبدال ابن كيسان مصطلحَ (الاستثناء) بمصطلح (المستثنى)، يقول: " والاستثناء نصبٌ .."[٥].

---

١. البيت من الرَّمَل، وهو من قصيدة رائيّة لطرفة بن العبد بلغت سبعين بيتا، وكلها في الفخر – على عادة أهل الجاهلية – بالكرم، والشجاعة، وحماية الجار، والمجد .. . انظر: ديوان طرفة بن العبد، ص٤٣.
٢. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني (ت ٨٥٥هـ)، ٣/ ١١٦٧.
٣. المقاصد النحوية، ٣/ ١١٦٦، ١١٦٧.
٤. الموفقي، ١١٠.
٥. الموفقي، ١١٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

– **التمييز والمميَز والتفسير والمفسِّر**: ينصبّ حديث النحاة تحت هذا الباب على الاسم المميِّز المنصوب الذي يأتي لإزالة إبهامٍ قبله – على التفصيل الذي يُشرَح في الباب –، لا على المعنى نفسه الذي يؤديه هذا الاسم في جملته، وهو (التمييز)[١]. ففي الترجمة المتداولة المشهورة (باب التمييز) تسامحٌ وتوسُّعٌ في الاصطلاح، من باب إطلاق المصدر (التمييز)، وإرادة اسم الفاعل (الْمُمَيِّز). وكذا يقال في الترجمة الأخرى (التفسير)؛ إذ المراد (المفسِّر).

– **النداء والمنادى**: في تسمية الباب الذي تُشرَح فيه أحكام (المنادى) من حيث الإعراب والبناء، ونحو ذلك بـ (باب النداء) تسامحٌ وتساهلٌ قد يسوّغهما أنّ المراد من الترجمة المذكورة شرْحُ أحكام أسلوب النداء، من حيث حروف النداء، وتصنيفها، وأحكام المنادى نفسه، والدلالات التي ينطوي عليها هذا الباب (الترخيم، والاستغاثة، والندبة، والتعجب).

– **مصطلح التعجب والمراد التمييز**: ومن نماذج ذلك ما نصّ عليه خلف الأحمر في سياق توجيه نصب (كلمةً) في قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ الكهف: ٥ : "فنصبَ – الله عز وجل – (كلمةً) على التعجب"[٢]. فاستبدل بمصطلح (التمييز) مصطلح (التعجب)؛ ولعله استند في هذا التسامح إلى ما في نصْب (كلمةً) هنا على التمييز من معنى التعجُّب، كأنّ المعنى: (ما أكبرَها كلمةً!)[٣].

---

١. حكم النصب هنا لا ينصبّ على المعنى نفسه (التمييز / التفسير)، وإنما يَسري على اللفظ (المميِّز / المفسِّر). انظر في هذا المعنى: فتح رب البرية، للحازمي، ص ٥٤٣.

٢. مقدمة خلف، ص ٦١.

٣. يقول الزمخشريّ: " قرئ "كبرتْ كلمةً" بالنصب على التمييز، والرفع على الفاعلية، والنصب أقوى وأبلغ، وفيه معنى التعجُّب؛ كأنه قيل: ما أكبرَها كلمة! " الكشاف، ٣/ ٥٦٥. طبعتي على الحاسب.

٦- إطلاق المصطلح على غير ما هو له: مثل:

ـ إطلاق مصطلحات ألقاب الإعراب على مصطلحات ألقاب البناء: كأن يُطلَق مصطلح (النصب) وهو أحد مصطلحات ألقاب الإعراب، ويرادُ منه (الفتحُ) وهو أحد مصطلحات ألقاب البناء. يقول الفراء في سياق تعليقه على قول الله تعالى: ﴿إنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ﴾ (النساء:٩٧): "إن شئتَ جعلتَ (توفّاهم) في موضع نصب، ولم تضمر تاء مع التاء، فيكون مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾ (البقرة: ٧٠)، وإن شئت جعلتَها رفعًا، تريد: إن الذين تتوفاهم الملائكة..." [(١)]. يريد: إن شئت جعلت "توفّاهم" فعلا ماضيا مبنيا على الفتح، وقد تسامح هنا لمّا عبّر عن مصطلح (الفتح) بـ (النصب).

-ومن ذلك استبدال ابن سعدان مصطلحَ (الخفض) بمصطلح (الكسر)؛ إذ نصّ في مفتتح (باب أمسِ) على أنها " خفضٌ في الرفع والنصب والخفض ..."[(٢)].

والتسامح هنا في كلمة (خفْض) الأولى؛ إذ المراد أن (أمسِ) مكسورة (مبنية على الكسر)، أمّا كلمة (الخفض) الثانية فلا تسامُحَ فيها؛ لأنها أحد ألقاب إعراب الأسماء الثلاثة، مع قسيمَيها (الرفع) و (النصب).

- استبدال مصطلح المصدر بمصطلح اسم المصدر: نصّ الأشموني في سياق شرحه بيت ابن مالك (وهْوَ بِسَبْق حائزٌ تَفْضِيلا ... مُسْتَوْجِبٌ ثَنائِيَ الْجَمِيلا) على أنّ "ثنائي: مصدر مضاف إليه فاعله، وهو الياء"[(٣)]. وقد أشار الصبان إلى ما في استبدال مصطلح (المصدر) بمصطلح (اسم المصدر) من مسامحة[(٤)].

---

١. معاني القرآن، ١/ ٢٨٤.
٢. مختصر النحو، لابن سعدان، ص ٩٤.
٣. حاشية الصبان، ١/ ٢٧.
٤. يقول: "قوله (مصدر) فيه مسامحة؛ لأن الثناء اسم مصدر (أثنى)، ويمكن أن يُجْعَل كلامُه على حذْف المضاف". حاشية الصبان، ١/ ٢٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

٧- **مظاهر أخرى لا تندرج تحت ما سبق: ومن نماذجها:**

- **الصرف والتصريف:** اصطلح جمهور النحاة على تسمية العلم الذي يدرس بنية الكلمة وما يعتريها من تغييرات بـ (علم التصريف). وقد تسامح بعض المتأخرين فاستبدلوا به مصطلحا آخر، هو: (علم الصَّرف)[١]. ولا يزال هذا التسامح قائما عند المحدثين عِلميًّا وتعليميًّا.

- **أفعل التفضيل واسم التفضيل:** أفعل التفضيل واسم التفضيل: حكى الصبّان اعتراض بعض النحاة على تسمية الباب بـ (أفعل التفضيل)؛ يقول: "قيل أَولَى منه التعبير بـ (اسم التفضيل) ليشمل خيرًا وشرا؛ لأنهما ليسا على زنة (أفعل)، وأَولَى منهما التعبير بـ (اسم الزيادة) ليشمل نحو: أجهل وأبخل، مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل. ويُدْفَعُ الأولُ بأن قوله (أفعل) أي: لفظًا أو تقديرًا، وخير وشر من الثاني. ويُدْفَعُ الثاني بأن المراد بالفضل الزيادة مطلقًا في كمال أو نقص"(٢). وأرى أن في الاعتراضين المذكورين تكلفا لا حاجة إليه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مظاهر تسامحات النحاة في الاصطلاح التي تمّ رصْد نماذجها أتتْ في **ثلاثة سياقات أو مظانّ:**

- أولها: في سياق تراجم أبواب النحو، وذِكْر عنواناتها.

- ثانيها: في سياق التوجيه النحوي للتراكيب النحوية، وقد وردت نماذج هذا السياق في المؤلفات النحوية ذات النمط التقعيدي، كما أتت في مؤلفات إعراب القرآن الكريم، ومؤلفات شرح الشواهد.

---

١. يقول الشاطبي مشيرا إلى هذا التسامح عند ابن مالك: "واللفظ المصطلح عليه إنما هو التصريف، لا الصرف، فاستعماله – ابن مالك – لفظ الصرف تسامحٌ اعتبارا بأصل المعنى؛ لأن صرّف الذي مصدره التصريف مبالغة في صَرَفَ الذي مصدره الصرف..." المقاصد الشافية، للشاطبي، ٨/ ٢١٩، ٢٢٠.

٢. حاشية الصبان، ٣/ ٦٢.

– والثالث: في أثناء شرح مفردات الباب أو المسألة، وبيان أقسامها، وأوجهها.

وقد مرت أمثلة لهذه السياقات جميعها.

رابعا: التسامح في الترتيب

وضابط هذا الملمح أن يصدُر المصنّف في رصْده مباحث الباب النحوي وأقسامه عن ترتيب بعينه في الإجمال، ثم يتسامح في هذا الترتيب عندما يفصّل المباحث مبحثًا تلو الآخر. ومن نماذج ذلك:

– ما صنعه أبو جعفر النحاس في (باب ما يتبع الاسم في إعرابه)؛ إذ رتّبها في الإجمال هكذا: النعت، والعطف، والبدل، والتوكيد[١]. ثم تساهَل في الترتيب المذكور لمّا خصّ كل تابع بكلمة، فانتهج ترتيبا آخر، هو: النعت، العطف، التوكيد، البدل.

– ومن ذلك ترتيب الصقلي (ت٥١٠هـ) المرفوعاتِ ترتيبا إجماليا يكشفه قولُه: " وهي خمسة: مبتدأ، وخبر، وفاعل، ومفعول بُنِي الفعل له، ومشبه بالفاعل"[٢] . ثم تسامح في الترتيب المذكور؛ ففَصَل – في أثناء شرْحها – بين الفاعل والمفعول الذي بُنِي الفعلُ له بـ (المشبه بالفاعل).

– ولعل من التسامح في الترتيب ما انتهجه بعض المصنفين من تقديم المعرفة على النكرة؛ مع أن عادة المصنفين قد جرت على تقديم النكرة على المعرفة؛ لأن النكرة أصل، والمعرفة فرع. وممن صنع الصنيع المذكور الزمخشري، في الأنموذج، وابن الأثير في كتابه (البديع)، وابن كمال باشا في كتابه (أسرار النحو).

---

١. انظر: التفاحة في النحو، ص ٢٢.
٢. مقدمة في النحو، ص٦٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

– ومن التسامح في الترتيب ما وُجِد في بعض المنظومات النحوية من تسامُح في الترتيب مردُّه إلى ضرورة الوزن، وضيق النظم. ومن نماذج ذلك:

– تسامُح الحريري (ت٥١٦هـ) في ترتيب ألقاب الإعراب ترتيبا سرده في البيت الآتي:

فإنه بالرفعِ ثمَ الجرّ والنصبِ والجزمِ جميعًا يجري[١]

ثم تفادى هذا التسامُح في شرحه منظومته، ورتّبها الترتيبَ المتفق عليه عند النحاة؛ يقول: "ووجوه الإعراب أربعة: الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم"[٢].

وكذا ترخُّص السيوطي في ترتيب أقسام الكلمة في مفتتح ألفيته؛ إذ قدّم الفعل على الاسم، مخالفا في ذلك ما جرت عليه عادة جمهور النحاة من تصدير أقسام الكلمة بالاسم، يتلوه الفعل، فالحرف[٣].

خامسا: التسامح في الاستشهاد والتمثيل

وللتسامح في الاستشهاد أو التمثيل في معالجات النحاة مظهران:

▪ أحدهما: أن يورد النحوي شاهدا أو مثالا، والحال أنّ غيره أولَى منه وأدقّ في الدلالة على القاعدة أو المسألة التي هو بصدد إيضاحها والتمثيل عليها.

---

١. شرح ملحة الإعراب، للحريري، ص٩٤.

٢. شرح ملحة الإعراب، للحريري، ص٩٤.

٣. انظر: ألفية السيوطي في النحو والصرف والخط، ص ١٤. وقد تفادى هذا التسامُح في شرح ألفيته المسمّى (المطالع السعيدة)؛ فالتزم الترتيب المشهور، وقدّم الاسم على الفعل. انظر: المطالع السعيدة، ١/ ٩٠، ٩١.

ومن نماذج هذا المظهر:

– قول الشيخ خالد الأزهريّ: " (وفَعِلَ، بالكسر) في عينه (ويكون قاصرًا كـ : سَلِمَ) بكسر اللام، (ومتعديا كـ : عَلِمَهُ)؛ فإنه متعدّ إلى الهاء، ولو مثَّل بـ : فَهِمَهُ كان أولى"[١].

– ما أفاده الصبّان في سياق تعليقه على تمثيل الأشموني للّام التي تفيد التمليك بـ (وهبتُ لزيدٍ دينارًا)؛ إذ يُستفاد من تعليقه في هذا الصدد أنّ في تمثيل الأشموني بالمثال السابق تسامحًا وتساهلا؛ لأنّ التمليك في المثال المذكور مستفادٌ من الفعل (وهبَ) نفسه، لا من اللام؛ إذ لو أسقطنا اللام، وقلنا: (وهبتُ زيدًا دينارًا) كان الكلام صحيحا دالا على التمليك[٢]. ثم نصّ الصبّان صراحةً على أنه "لو مثّل بـ (جعلتُ لزيدٍ دينارًا) لكان أحسنَ"[٣]؛ لأنّ اللام نفسها هي التي أفهمتْ معنى التمليك.

– قول الصبّان معلّقا على تمثيل الأشموني لزيادة (ما) بعد حرف الجر (مِنْ) بقوله تعالى: "مِمَا خَطَايَاهُمْ أُغْرِقُوا" (نوح: ٢٥) في قراءة مَن قرأها بجمع التكسير "خَطَايَاهُمْ"[٤]: " (قوله: نحو: "مِمّا خطاياهُمْ" إلخ) فـ (خَطَايَاهُم) مجرورة بكسرة مقدّرة، بدليل ظهورها في القراءة الثانية "خطيآتِهِمْ". ولو مثَّل بها لكان أظهر"[٥].

---

١. شرح التصريح على التوضيح، ٢/ ٢٥. وما بين القوسين هو نصّ ابن هشام في كتابه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك).
٢. انظر حاشية الصبّان، ٢/ ٣٢٢.
٣. حاشية الصبان، ٢/ ٣٢٢. وانظر نماذج أخرى للمظهر نفسه في حاشية الصبان: ٢/ ١٩٩. ٣/ ١١٤، ١١٥. وكذا في: أوضح المسالك، ٣/ ١٨٢، وشرح ابن عقيل،٢/ ١٩٩، شرح الكافية الشافية، ١/ ١٩٩، ٣/ ١٤٤٠، وشرح شافية ابن الحاجب، ٢/ ٧٦٥.
٤. قرأ أبو عمرو "خَطَايَاهُمْ" بجمع التكسير، وقرأها الباقون "خَطِيآتِهِم" بجمع التصحيح. انظر: الدر المصون، للسمين الحلبي، ٥/ ٤٩١.
٥. حاشية الصبّان، ٢/ ٣٤٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

▪ والمظهر الآخر: أن يكتفي المصنّف بالتمثيل لبعض أدوات الباب النحوي الذي هو بصدد الحديث عنه دون أخواتها؛ رخصةً وتسامحا، ومن نماذج ذلك – على سبيل المثال – ما فعله ابن مالك في مفتتح باب (إنّ وأخواتها) في الألفية، يقول في البيتين ١٧٤، ١٧٥ :

لـ (إنّ) (أنّ) (ليتَ) (لكنَّ) (لعلّ) (كأنَّ) عكسُ ما لـ (كانَ) من عَمَلْ
كـــــــ (إنَّ زيدًا عالمٌ بأني كُفْءٌ ولكـــــــنَّ ابنَه ذو ضِغْنِ)

إذ اكتفى بعد أن ذكر أدوات الباب الست بالتمثيل لثلاثة منها فحسب، وهي: (إنّ، أنّ، لكنَّ).

المبحث الثاني: مسوِّغات التسامح

يحاول هذا المبحث أن يرصد المسوغات أو الأسباب التي يمكن اللجوء إليها في تفسير ما ورد في التراث النحويّ من مسامحات وتجوّزات رصدَ معالمَها المبحث الأول.

هذا، وقد وقفتُ – بعد تتبّع ملامح التسامُح في التراث النحويّ، ومحاولة تلمُّس مسوّغاتها، واستكناه أسبابها – على تسعة مسوِّغات:

- وضوح المعنى، وفهْم الغرض.
- التغليب.
- مراعاة الأصل.
- تيسير المادة النحوية المعروضة.
- الميل إلى الإيجاز والاختصار.
- الذّيوع والانتشار.
- مراعاة مقتضى القسمة العقلية.
- المشاكَلَة اللفظية.
- ضيق النّظْم، وضرورة الوزن.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ الموضع الواحد من مواضع التسامُح النحويّ يمكن أن يُفَسَّر بأكثر من مسوّغ من المسوّغات المذكورة؛ فيتسامح النحويّ – على سبيل المثال – في عبارة؛ لوضوح المعنى، وطلبًا للإيجاز في الوقت نفسه.

وفيما يأتي أخصّ كل مسوّغ بكلمة، مراعيا الترتيب المذكور:

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أولا: وضوح المعنى وفهْم الغرض

من آكد المسوغات التي تقف وراء جمهرة مواضع التسامح في التراث النحويّ الاتكال على وضوح المعنى، وفهْم المراد. وليس أدلّ على ذلك من النصّ على هذا المسوّغ وحده، دون غيره، وذلك في التعريف الاصطلاحي لـ (التسامح أو التساهُل) في التصنيف عامّة[١].

وقد كان النحاة أنفسهم يلتمسون الأعذار لتسامحات بعضهم في العبارة أو نحوها، مستندين إلى هذا المسوّغ، وإشاراتهم في هذا السياق أكثر من أن تذْكَرَ. منها:

-قول ابن جني: "ولكنه تسامح في اللفظ، وهو من عادة أهل العربية. ولهم أشياء كثيرة تُحمل على المسامحة، ولكنهم يفعلون هذا لأن أغراضهم مفهومة"[٢].

ولا يسعنا هنا أن نُغفل ما في نصّ ابن جني السابق من دلالة صريحة على أهمية هذا المسوّغ من مسوغات ظاهرة التسامح؛ إذ أرجع إليه – على الإجمال– نماذج المسامحة عند أهل العربية، مع أن في التراث النحويّ مسوغات أخرى للمسامحة، وإن كان هذا المسوغ آكدها.

- وقول ابن مالك: " ... إلّا أنه تسامَحَ؛ لوضوح المعنى"[٣].

---

١. سبقت الإشارة في التأصيل الاصطلاحي لمصطلحات الظاهرة إلى أن الشريف الجرجاني، والكفوي نصّا في تعريفهما للتسامُح عند المصنّفين على أنه: استعمال اللفظ في غير الحقيقة؛ اعتمادا على ظهور المعنى، وفهْم الكلام. ولم يُشيرا إلى أيّ داعٍ آخر من دواعي التسامُح. انظر: معجم التعريفات، للشريف الجرجاني، ص٥١. والكليات، لأبي البقاء الكفَوي، ٢٩٤ .

٢. المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ص ١٩٨. وقد نقل نصَّ المازني وابن جني الشاطبيُّ، انظر المقاصد الشافية: ٩/ ٤٠٥.

٣. شرح الكافية الشافية، ٣/ ١٢٢٥.

- وقول الشاطبيّ: "لكنْ لَمّا كان المعنى واحدًا تساهَلَ في العبارة عنه"[١].

- وقول الشهاب الخفاجي: "لكنه تسمّح في العبارة؛ اعتمادا على ظهور المراد منها"[٢].

- وقول الصبّان: " وإنما ارتكبها اتكالًا على وضوح الحال"[٣].

ثانيا: التغليب

استند كثير من النحاة إلى هذا المسوّغ في مواضع من ترخّصاتهم ومسامحاتهم، والمواضع التي يلمَح فيها هذا المسوّغ هي في مجملها تسامحات في تراجم بعض أبواب النحو؛ إذ يترجم بعضهم لبعض أبواب النحو ترجمةً لا يَسَعُ ظاهرُها ما يندرج تحت الباب جميعَه، معتمدين في ذلك على التغليب.

والحق أن التغليب ينطوي على أهمية مفادها أنه يمكن اللجوء إليه، والتعويل عليه في تفسير كثير من التراجم النحوية التي ذاعت في التراث النحويّ، وأصبحت متداولة عند المصنّفين، حتى أضحت معلومة من النحو بالضرورة، كما يقال.

ومن نماذج ذلك:

- ترجمة باب (كاد) وأخواتها بـ (أفعال المقاربة) كذا فقط: وإن كان منها ما لا يدل على المقاربة، كأفعال الرجاء، وأفعال الشروع. يقول المرادي: "سمّيتْ (أفعال المقاربة) وإن كان منها ما ليس للمقاربة؛ تغليبًا"[٤].

---

١. المقاصد الشافية، ٨/ ٥٦.
٢. شرح درة الغواص، للشهاب الخفاجي، ص ٤٣٧.
٣. حاشية الصبان، ٣/ ٥٧.
٤. توضيح المقاصد، ١/ ٥١٥. وانظر: شرح التحفة الوردية، لابن الوردي، ٢/ ١٣٥، وشرح الأشموني، ١/ ١٢٨، والبهجة المرضية، للسيوطي، ص ١٥٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

– ترجمة باب (جمع المؤنث السالم): وقد مرّ أن المفردات التي تُجْمَعُ هذا الجمع قد تكون مذكّرة، وغيرَ سالمة. لكنه التغليب.

– ترجمة باب النائب عن الفاعل بـ (باب المفعول الذي لم يسم فاعله) أو (المفعول به الذي لم يسم فاعله): لأن الغالب أن ينوب عن الفاعل المفعول به، وإلّا فممّا ينوب عن الفاعل أيضا: المصدر، والجار والمجرور، وظرفا الزمان والمكان.

– التعبير عن (المفعول المطلق) بـ (المصدر)؛ موافقة للغالب؛ لأن الغالب أن يكون مصدرا.

–ترجمة باب التوابع بـ (باب ما يتبع الأسماء في إعرابها)، ونحو ذلك من التراجم التي يُنَصّ فيها على (الاسم): استنادا منهم إلى الأغلبية؛ إذ إن الاسم – كما مرّ – هو الوحيد الذي يشغل أوجُه التبعية الخمسة جميعَها.

ثالثا: مراعاة الأصل

قد يتسامح بعض المصنفين في عباراتهم، مختارين عبارات تَسَع أصلَ الباب أو المبحث أو المسألة محلّ الحديث فحسب، ولا تسع –عند التحقيق والتمسُّك بظاهر العبارة– المواضع الأخرى، أو الأوجه الأخرى في الموطن نفسه.

وقد لُوحِظَ هذا المسوّغ في تفسير بعض تسامحات النحاة على مستوى: العبارة التي يعبَّر بها عن أحد أحكام الباب أو المسألة، وكذا على مستوى التعريفات، وتراجم الأبواب.

ومن نماذج ذلك:

– نصّ أبي جعفر النحاس على (الاسمية) في تعريفه للحال، يقول: " كل اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة قد تمّ الكلام دونه"[١] . ولعله راعى هنا أن الأصل الإفراد، وأن التركيب الذي في الجملة أو شبهها فرعٌ. وإلّا فالحال تأتي جملة (اسمية أو فعلية)، كما تأتي شبه جملة.

– تصريح بعضهم بأن الفعل الماضي مبني على الفتح أبدا، مراعاة للأصل، وإلّا فإنه يبنَى كذلك على: الضم، والسكون.

– تصريح بعضهم بأن المنادى المفرد مبني على الضم أبدا: لأن الأصل في الرفع أن يكون بالضمة، وإلّا فالمنادى المفرد يُبنَى – في الحقيقة– على الضم أو ما ينوب عنه من: ألف، أو واو.

– ترجمة باب النائب عن الفاعل بـ (باب المفعول الذي لم يسم فاعله): لأن الأصل أن ينوب عن الفاعل لما يحذف المفعولُ به إن وُجِدَ.

– استبدالهم بمصطلح (المفعول المطلق) مصطلح (المصدر)؛ لأن الأصل أن تؤدى هذه الوظيفة النحوية بالمصدر.

رابعاً: تيسير المادة النحوية المعروضة

لا يسعنا ونحن نتتبّع ما تُفسَّر به تسامحات النحوية وترخّصاتهم أن نُهمل المسوّغ التعليميّ. وللنحاة في هذا السياق إشارات واضحة يُفْهَم منها أنّ بعض ملامح التسامح عندهم إنما ارْتُكِبَتْ بُغيةَ تيسير المادة النحوية المعروضة، وتقريبها إلى المتلقين. وهذه نماذج لبعض إشاراتهم في هذا الصدد:

١. التفاحة في النحو، ص ٢٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يقول الزجاجيّ معرّفا الاسم في مفتتح كتابه (الجمل): "فالاسم ما جاز أن يكون فاعلا، أو مفعولا، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض .."[١]. وقد أشار السهيلي في تعليقه على عبارة الزجاجي المذكورة إلى ما في الأخذ بظاهر مدلولها من تسامُح سوَّغه تقريبُ التعريف وتيسيره على المتلقي. يقول السهيلي(ت٥٨١هـ): " إن كان أراد بالاسم اللفظ الدالّ على المسمَّى فظاهر عبارته أيضا الفساد؛ لأن الذي يكون فاعلا أو مفعولا في الحقيقة إنما هو المسمّى، دون الاسم. والعُذر له – رحمه الله – أنه تسامح؛ إرادة التقريب، ولم يقصد إحراز ألفاظه من اعتراض الطاعن، وتلك عادة في أكثر هذا الكتاب" [٢].

ومن الإشارات الصريحة فيما نحن بصدده قول ابن هشام في (مغني اللبيب): "وقد يكونون إنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين"[٣] . وكذا قوله:" وكأنَّ حاملهم على ما فعلوا إرادة التقريب"[٤].

ولا يخفَى ما شاع في كتب النحو القديمة والحديثة من عبارات مردّها – عند التحقيق – إلى التسامح والتجوُّز؛ بغية تيسير النحو، وذلك مثل:

- العبارات التي ظاهرها أن الحركات والحروف التي تنوب عنها إنما هي عوامل، وذلك في نحو: (يُرفَع بالضمة، ويُنصَب بالفتحة، وفاعل مرفوع بالواو ...)، والضمة والفتحة والواو – ونحوها – ليست عوامل، ولكنها آثار لها، وعلامات دالّة على الحالات الإعرابية والمعاني التركيبية التي تعبّر عنها هذه الحالات.

---

١. الجمل في النحو، ص ١.
٢. نتائج الفكر في النحو، ص٥٠، ٥١.
٣. مغني اللبيب، ٦/ ٥٥٠.
٤. مغني اللبيب، ٦/ ٥٥٠.

▪ الذهاب في نحو قولنا (محمدٌ في البيت) إلى أنّ (في البيت) خبر شبه جملة مرفوع. وهو متعلّق بالخبر المحذوف، وليس خبرا في الحقيقة.

وقريب ممّا نحن بصدد الحديث عنه من مراعاة تيسير المادة النحوية المعروضة ما جرتْ عليه عادة بعض المصنّفين من تدرُّج واضح في التصنيف، ممّا قد يَستتبع التسامُح في بعض مصنفاته، دون بعضها؛ حتى يُناسب طرْحُه المبتدئين.

ولا يخفى في هذا السياق ما صدر عنه ابن هشام (ت٧٦١هـ) من تدرُّج في تصانيفه (قطر الندى، الجامع الصغير في النحو، شذور الذهب، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب). ولكلٍّ عباراته ومصطلحاته ومعالجاته التي تناسب مَن وُضِعَ له.

خامساً: الميل إلى الإيجاز والاختصار

مال النحاة إلى بعض ملامح التسامح طلبًا منهم للإيجاز والاختصار، لا سيّما مؤلّفو المتون التي تقوم على الإيجاز والاقتصاد في العبارة. وقد أفسحتْ هذه المواضع المجالَ أمام شرّاح هذه المتون والمختصرات؛ فأشاروا إلى ما تنطوي عليه بعض العبارات الموجزة المجملة من تسامُح احتاجت معه العبارة إلى شيء من البسط والتفصيل؛ حتى يتضح المراد منها.

ولعل مردَّ هذا المسوّغ إلى مسلك تعبيري لم يغب عن أذهان المصنفين، مفاده "أن العبارة التي تُلقَى للمتدربين – في إحدى نسخ المغني للمبتدئين – يُطْلَب فيها الإيجاز، لتخفّ على الألسنة، إذ الحاجة داعيةٌ إلى تكرارها"[1] .

١. مغني اللبيب، ٦/ ٥٤٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والصلة بين هذا المسوِّغ وبين المسوّغ الآخر الذي عنونتُه بـ (وضوح المعنى وفهْم الغرض) واضحةٌ؛ إذ يمكن اللجوء إليهما مجتمعَيْنِ في تفسير كثير من تسامحُات النحاة؛ إذ كانوا يصدرون في هذا الصدد عن مسامحة وتجوّز؛ لأن المعنى واضح، وطلبًا للإيجاز والاختصار في الوقت نفسه.

يقول المازني: "واعلم أن المصدر إذا كان (فِعْلَة) فالهاء لازمة له"[١] . يقول ابن جني في سياق محاولته تعديل عبارة المازني، مشيرا إلى ما فيها من تسامح في العبارة، طلبا للإيجاز: " لو قال مكان هذا: واعلم أن المصدر إذا كان على ثلاثة أحرف، وفاؤه مكسورة، وعينه ساكنة، فالهاء لازمة له – لكان أحسن في العبارة، ولكنه تسامح في اللفظ، وهو من عادة أهل العربية. ولهم أشياء كثيرة تُحمل على المسامحة، ولكنهم يفعلون هذا لأن أغراضهم مفهومة"[٢].

ومن أمثلة التسامح في العبارة طلبا للإيجاز ما جرت عادة النحاة على ذكره؛ من نحو قولهم: مرفوع بالضمة، ومجرور بالكسرة، ومنصوب بالفتحة؛ طلبا للإيجاز. والتحقيق أن هذه الحركات ليست عوامل، وإنما هي آثار للعوامل.

يقول ابن آجروم في سياق رصْده علامات إعراب المعربات التي تعرب بالحركات: "وكلها ترفَع بالضمة، وتنصَب بالفتحة، وتخفَض بالكسرة، وتجزَم بالسكون"[٣] . وكذا صنع مع المعربات التي تعرب بالحروف، لا بالحركات.

---

١. المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ص ١٩٨.
٢. المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ص ١٩٨. وقد نقل نصَّ المازني وابن جني الشاطبيُّ، انظر المقاصد الشافية: ٩/ ٤٠٥.
٣. متن الآجرومية، ص ٥٤.

وفي شرح شذور الذهب: "ترفع بالضمة، وتجر بالكسرة على الأصل، وتنصب بالكسرة على خلاف الأصل .."[١].

سادساً: الذيوع والانتشار(الكثرة الاستعمالية)

قد يصدُر بعض النحاة عن عبارة فيها تسامح، أو يورد ترجمة قائمة على التجوُّز، مستندا في ذلك إلى استعمالهما عند جماعة النحاة، وشيوعهما على ألسنتهم، وفي تصانيفهم.

وليس أدلّ على هذا المسوّغ في التراث النحويّ، وتحكّمه في مواضع من تسامحات النحاة من أمرين:

- **أحدهما:** أنّ النحويّ الواحد كان يُشير إلى ملمح من ملامح التسامُح عند غيره من النحاة، ثم يرتكبه ويصدر عنه في تصانيفه؛ نظرا لذيوعه وانتشاره. وقد مرت نماذج لذلك من قبل.

- **والآخر:** أن كثيرا من المصطلحات النحوية المتسامَح فيها [مثل: جمع المؤنث السالم، وباب أفعال المقاربة، والنائب عن المفعول المطلق] لا تزال ذائعة ومتداوَلَة في مؤلفات النحو التعليمية الحديثة، وعلى ألسنة شُرّاحه، وإن كان بعضهم يُشير إلى ما فيها من تجوّز وترخُّص فإن جُلّهم لا يُعنَون بمثل هذه الإشارات.

ومن إشارات النحاة الصريحة في هذا السياق:

- قول الزجاجي مفسّرا إدخالَه (أل) على (بعض) و (كل): "وإنما قلنا البعض والكل مجازا، وعلى استعمال الجماعة له مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز"[٢].

---

١. شرح شذور الذهب، لابن هشام، ص ٦٦.
٢. الجمل، ص ٢٤، ٢٥ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

▪ويقول ابن هشام معلّلا استخدامَه مصطلح (بدل كل من كل)، دون إدخال (أل):"وَإِنَّمَا لم أقل (بدل الْكل من الْكل)؛ حذرا من مَذْهَب من لَا يُجِيز إِدْخَال (أل) على (كل). وَقد اسْتَعْملهُ الزجاجي فِي (جُمَله)، وَاعْتذر عَنْهُ بِأَنَّهُ تسَامَحَ فِيهِ مُوَافقَةً للنَّاس"[(١)].

وفي قوله (للناس) إشارة واضحة إلى شيوع مصطلحَي (بدل الكل) و (بدل البعض) عند النحاة (المعلِّمين)، وعند المتعلمين على السواء.

أمّا كلمة (الجماعة) في نص الزجاجيّ السابق فصريحة الدلالة على شيوعهما عند جماعة النحاة، ولا إشارة فيها إلى شيوعهما عند المتعلمين، وإن فُهِم هذا الشيوع ضِمنًا؛ إذ الشائع عند المعلِّم المتخصص يَشيع بالضرورة عند المتعلِّم المبتدئ.

▪ومن آكد التراجم المتسامَح فيها ذيوعا وانتشارا ترجمة (جمع المؤنث السالم)، وليس المحدثون بدعًا من المؤلفين في صُدورهم عنها[(٢)]؛ إذ وردت كثيرا في التراث النحويّ عند: المبرّد (ت٢٨٦هـ)، وابن الورّاق (ت٣٨١هـ)، والعكبري (ت٦١٦هـ)، وابن الحاجب (٦٤٦هـ) وابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، وابن آجروم (ت٧٢٣هـ)، والمرادي (ت٧٤٩هـ)، وغيرهم.

سابعاً: مراعاة مقتضى القسمة العقلية

صدر بعض المصنفين في سياق رصْدهم قواعدَ العربية، وشرْحهم مباحثَها عن تسامُح سوّغته مراعاتهم ما تقتضيه القسمة العقلية في الموضع محلّ الحديث من وجوه أو أقسام.

---

١. شرح قطر الندى، ص٣٠٩ .

٢. حتى إن أحدهم – وهو الدكتور محمد عيد (رحمه الله تعالى) – بعدَ أن نصّ على أن التسمية الأدق للباب (باب ما جُمع بألف وتاء) اختار الترجمة التي فيها تسامُح (جمع المؤنث السالم)؛ لشهرتها بين المعربين وأغلب المتخصصين . انظر : النحو المصفى، ص ٧٣ .

وليس أدلّ على ذلك ممّا صدر عنه ابن هشام في سياق تقسيمه (المبنيات) في كتابه (شرح شذور الذهب)؛ إذ نصّ في الإجمال على أنها تسعة أقسام[١]، مكتفيا في التفصيل بتناوُل ثمانية فحسب، مُغْفلا القسم السادس (المبني على الكسر أو نائبه).

وما دعاه إلى هذا التسامح – بذكْر وجهٍ لا وجود له في العربية – إلا مراعاته مقتضى القسمة العقلية في هذا السياق.

يقول الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد – رحمه الله – في هذا المعنى:" هذا النوع –المبني على الكسر أو نائبه – لا وجود له، ولم يشرحه المؤلِّف، فذِكْره هنا – أي: في الإجمال – من باب تتميم مقتضى القسمة العقلية"[٢].

ثامناً: المشاكلة اللفظية

قد يتسامح النحويّ في استخدام تعبير هو خلاف الأَوْلَى؛ حتى يُحدث نوعا من المناسبة أو المشاكلة اللفظية بين هذا التعبير المتسامَح فيه، وبين ما قبله، أو ما بعده.

ومن نماذج ذلك في التراث النحويّ:

▪ استبدال بعض النحاة مصطلح (تنوين التعويض) بالمصطلح الذي اشتُهر في التصنيف النحويّ (تنوين العِوَض)، إذ أتَوْا بوزن (التفعيل)؛ حتى يُحدثوا

---

١. هي: ما لزم البناء على السكون، وما لزم البناء على السكون أو نائبه، وما لزم البناء على الفتح، وما لزم البناء على الفتح أو نائبه، وما لزم البناء على الكسر، وما لزم البناء على الكسر أو نائبه، وما لزم البناء على الضم، وما لزم البناء على الضم أو نائبه، وما لم يطّرد فيه شيء بعينه. انظر: شرح شذور الذهب، ص١٠١.

٢. شرح شذور الذهب، لابن هشام، ص١٠١، هامش رقم (١).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

نوعا من المناسبة اللفظية بين المصطلحات الثلاثة: (تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين التعويض).

▪وقد نصَّ الشيخ خالد الأزهريّ في سياق شرْحه (أوضح المسالك) لابن هشام أن مصطلح (التعويض): "هو تفعيلٌ، من العِوَض، والتعويض فِعْل الفاعل، وليس هو عوضًا عن شيء، فالأولى التعبير بـ (العِوض)، كما عبّر به في المغني، ولكنه قصد هنا المناسبة؛ لقوله: التمكين، والتنكير .."[١].

▪ومن ذلك تعليق الصبّان على من قدّر من النحاة المحذوفَ في قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ الأنفال: ٦٧ بجر (الآخرةِ)[٢] – بـ (واللهُ يريدُ عَرَضَ الآخرةِ): " المراد بالعَرَض بالنسبة إلى الآخرة ما عرض وحدث، وإن كان باقيا، وإيثار التعبير به للمشاكلة"[٣].

ويُستفاد من نصّ الصبّان – على وجازته – أنّ تقدير المحذوف في القراءة المذكورة بـ (عَرَض) تسامحٌ؛ لإحداث مشاكلة لفظية بينها وبين كلمة (عَرَض) قبلها. والتسامح هنا مردّه إلى أن العَرَض اسم لِمَا لا دوامَ له، وهو يُناسب متاع الدنيا، فانضاف إليها في قوله تعالى: "عَرَض الدُّنيا"، ولا يناسب الآخرة ونعيمها الباقي[٤]. ومن هنا كان تأويل الصبان المذكور لتقدير بعضهم (عَرَضَ الآخرةِ).

---

١. شرح التصريح، ١/ ٢٥. وقد نصّ الأشموني على أن مصطلح (العِوض) أولى من مصطلح (التعويض). انظر: حاشية الصبان، ١/ ٥٢.
٢. الجمهور على نصب (الآخرةَ) مفعولا به، وقُرِئ شاذا (الآخرةِ) بالجر، على حذْف المضاف، وبقاء عمله. وقد نُسبتْ هذه القراءة لابن جماز. انظر: المحتسب، لابن جني، ١/ ٢٨١، والتبيان، للعكبري، ٢/ ٦٣٢.
٣. حاشية الصبان، ٢/ ٤١٣.
٤. ولهذا آثر بعض النحاة تقدير المحذوف بـ (ثوابَ الآخرة)، (عملَ الآخرة). انظر: حاشية الصبان، ٢/ ٤١٣.

▪ومن نماذج التسامح في الاصطلاح، مراعاةً للمشاكلة والمناسبة استبدال كثير من النحويين – لا سيما المتأخرين منهم – مصطلحَ (علم الصَّرْف) بالمصطلح الذي شاع عند المتقدمين (علم التصريف). ولعل مردّ ذلك التسامح إلى ما بين مصطلحَي (النحو) و (الصرف) من مشاكلة لفظية، إذ إنهما على وزن واحد (فَعْل). وإلا فالأنسب أن يُطْلق على العلم الذي يدرس بنية الكلمة، وما يصيب حروفها من زيادة وأصالة، وصحة واعتلال، ونحو ذلك – علم التصريف؛ "لأنّ (صرَّفَ) الذي مصدره (التَّصْريف) مبالغة في (صَرَفَ) الذي مصدره (الصَّرْف)"[1]. والمبالغة هنا أنسب لطبيعة الدراسة الصرفية.

تاسعاً: ضيق النظم وضرورة الوزن

وبدهيٌّ أن يُستنَدَ إلى هذا المسوّغ في تفسير مواضع صدر فيها بعض ناظمي القواعد النحوية عن تسامحات وترخُّصات؛ إذ لا مَدْخَلَ له في تسامحات التصانيف النثرية.

وتجدر الإشارة هنا إلى حقيقتين:

– **أولاهما:** أنّ التسامح في المنظومات النحوية من الوضوح بمكان؛ إذ لم تكدْ منظومة نحوية –تقدّمت أو تأخرت– تخلو من مواضع مردّها إلى التسامح والترخص.

– **والأخرى:** أن تأمُّل المواضع التي تُسومح فيها في هذه المنظومات يُرجعها –في مجملها– إلى ملمحين اثنين من الملامح التي تم رصدها من قبل لظاهرة التسامح، وهما: التسامح في العبارة، والتسامح في الترتيب. وهذه نماذج لهما:

---

١. المقاصد الشافية، للشاطبي، ٨/ ٢١٩، ٢٢٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أولا: التسامح في العبارة المنظومة: ألجأتْ ضرورة الوزن بعض أصحاب المنظومات إلى إيراد عبارات متسامَح فيها. ومن نماذج ذلك:

- قول ابن معطي في ألفيته تحت (النكرة والمعرفة)[١]:

ألا ترى عمومَ شيء أوّلُ *** وكان قبل زيدٍ اسمًا رجلُ

والتسامح في العبارة هنا نتج عمّا في عجز البيت من تقديم وتأخير كثر حتى أثقل العبارة.

- قول ابن مالك في سياق حديثه عن خبر (أنْ) المخففة من (أنَّ) [البيتان: ١٩٤، ١٩٥]:

وإنْ يكنْ فِعلًا ولمْ يكنْ دُعَا ولم يكنْ تصْريفُه ممتنِعَا

فالأحسنُ الفصْلُ بـ (قد) أو نفيٍ او تنفيسٍ او (لو)، وقليلٌ ذِكْرُ (لوْ)

وفي قوله (فعلًا) تسامح في العبارة؛ إذ الخبر الجملة المكونة من الفعل والفاعل معًا، يقول الأستاذ عباس حسن – رحمه الله– : "في التعبير تساهُل، أو المراد: إن يكن صدر الجملة فعلا"[٢].

- قوله في البيت [٤١] مشيرا إلى (المجموع بالألف والتاء):

وما بتا وألفٍ قدْ جُمِعا *** يُكْسَرُ في الجرّ وفي النصبِ معا

ففي تعبيره عن حرفَي الجمع الزائدين هنا بقوله (بتا وألفٍ) تسامُحٌ؛ والمراد (بألفٍ وتاءٍ)؛ لأن الألف في هذا الموضع تسبق التاء لا محالة.

---

١. انظر: ألفية ابن معطي، ص ٤٣.

٢. النحو الوافي، ١/ ٦٨١ . حاشية (٢).

أشار ابن مالك في سياق شرحه علامات الأسماء إلى أنّ التعبير بـــ (من علامات الاسمية قبولُ اللفظ لأن يُجعَل معرّفا) أولى من التعبير عن هذه العلامة بـــ (الألف واللام)؛ لأن (الألف واللام) قد يكونان بمعنى (الذي)، فيدخلان على الفعل المضارع، نحو (التُّرْضى) أي: الذي تُرْضَى، كما أن العبارة الأولى تُدخِل تحت هذه العلامة الاسمَ الذي عُرّف بالإضافة المعنوية، وكذا الاسم الذي عُرّف بالألف واللام، أو باللام وحدها[١].

غير أنّه تسامح في ألفيته، فعبّر عن العلامة المذكورة بقوله (أل)، يقول في البيت [١٠]:

بالجرّ والتنوين والنّدا و(ألْ) ومسند للاسم تمييزٌ حَصَلْ

ثانيا: تسامح المنظومات في ترتيب مباحث النحو، ومسائله، والوجوه التي تتفرّع عنها:

تسامح بعض ناظمي المنظومات النحوية في ترتيب المباحث النحوية، وما يندرج تحتها من وجوه وأقسام، مخالفين في هذا الترتيب المتسامَحِ فيه ما جرت عليه عادة جمهور النحاة.

وآكد دليل على أنّ تلك المواضع التي تُسومِح فيها التسامحُ المذكور إنما ارتكبها أصحابها لضرورة الوزن، وضيق النَّظْم أنّ الواحد منهم كان -في مواضع غير قليلة- يَعدِل في شرْحه منظومته عن الترتيب المترخَّص فيه إلى الترتيب المتعارَف عليه الذي جرتْ عليه مقاييس أئمة المصنفين وجمهورهم.

ومن تسامحاتهم في هذا الصدد: التسامح في ترتيب أقسام الكلمة الثلاثة، والتسامح بتقديم الاسم المبني على قسيمه المعرب، والتسامح في ترتيب ألقاب الإعراب الأربعة، والتسامح في ترتيب ألقاب البناء الأربعة، والتسامح في ترتيب المعارف تبعًا لأعرفيّتها (درجة تعريفها).

---

١. انظر شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ١/ ١٦٣ : ١٦٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومن نماذج ما سبق في المنظومات النحوية:

•قول السيوطي في مفتتح ألفيته مشيرا إلى أقسام الكلمة الثلاثة[١]:

فـإنْ علـى معنًـى بهـا قـد دلَّـتِ واقترنـتْ بأحَـدِ الأزمنـةِ
فعـلٌ، وإلّـا فَهِـيَ اسْـمٌ، والـتي بغيرهـا حـرفٌ، وسِـمْ بالفَضْلةِ

ثم تفادى تلك المسامحةَ التي خالفتْ ما جرتْ عليه عادة المصنفين في شرحه ألفيته المسمّى (المطالع السعيدة)، فعاد إلى ذِكْر ثلاثتها على النحو المألوف والمُجمَع عليه عند الجمهور: اسم، وفعل، وحرف[٢].

•يقول الحريري ساردًا ألقاب الإعراب الأربعة[٣]:

فإنـه بـالرفعِ ثـمَ الجـرِّ والنصـبِ والجـزمِ جميعًـا يجـري

ثم رتّبها في الشرح الترتيب المتفق عليه عند النحاة؛ يقول: "ووجوه الإعراب أربعة: الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم"[٤].

•ويقول ابن مالك في البيت (٣٥) من ألفيته، مشيرا إلى إعراب (جمع المذكر السالم)، وقد قدّم الجرّ على النصب تسامُحًا:

وارفعْ بواوٍ وبيا اجْـرُرْ وانصِبِ سالمَ جمْعِ (عامِرٍ) و(مُذْنِبِ)

ولم يقع في مثل ذلك الترخص في منظومته (الكافية الشافية)، يقول مشيرا إلى إعراب جمع المذكر السالم[٥]:

---

١. انظر ألفية السيوطي في النحو والصرف والخطّ، ص١٤.
٢. انظر المطالع السعيدة، ١/ ٩٠، ٩١.
٣. انظر: شرح ملحة الإعراب، للحريري، ص٩٤.
٤. شرح ملحة الإعراب، للحريري، ص٩٤.
٥. انظر شرح الكافية الشافية، ١/ ١٩٠.

وارفعْ بواوٍ وانصِبَنْ واجرُرْ بـــ (يا) سالمَ جمْعٍ خُصَّ باسْمٍ عَرِيـــا

•ويقول السيوطي مشيرا إلى إعراب الأسماء الستة، مفتتحـــا بالنصـــب، فالرفع، فالجرّ[١]:

وغـــيرُ ذا ينـــوبُ فانصِـــبْ بـــالألِفْ وارفـعْ بـواوٍ، وبيـا اجْـرُرْ مـا أصِـفْ

ثم تفادى في شرح ألفيته ذلك التســـاهُل، والتـــزم الترتيـــب المتعـــارَف عليه[٢].

ويقول الآثاري في مفتتح (الفصل الرابع: فصل التابع)[٣] مقدّما الجزم على الجرّ:

التابعُ التالي لمتبـــوعٍ ظَهَـــرْ بالرفع، أو نصْـــبٍ، وجـزْمٍ أو بِجَـرْ

ويقول ابن الوردي مشيرا إلى إعراب الأسماء الســـتة، مفتتحـــا بالنصـــب، فالرفع، فالجرّ[٤]:

وغـــيرُ ذا ينـــوبُ فانصِـــبْ بـــالألِفْ وارفـعْ بـواوٍ، وبـــ (يـا) اجْـرُرْ إنْ تُضِـفْ

وقد عدل عن هذا الترتيب في الشرح والتزم الترتيب المعتَرَف بـــه عنـــد النحاة[٥].

---

١. انظر ألفية السيوطي، ص١٧.
٢. انظر المطالع السعيدة، ١/ ١٤١، ١٤٢.
٣. انظر ألفية الآثاري، ص١٠٠.
٤. انظر شرح التحفة الوردية، ٢/ ٧٤.
٥. انظر شرح التحفة الوردية، ٢/ ٧٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الخاتمة

بعد تأصيل ظاهرة التسامُح في التراث النحويّ من حيث مصطلحاتها، وملامحها، ومسوّغاتها تمّ التوصّل إلى نتائج وتوصيّات أعرضها بإيجاز في النقاط الآتية:

- **نتائج الدراسة**:

– لتطبيقات التسامح في التراث النحويّ من الاستقرار والذّيوع، وتنوّع الملامح، وتعدُّد الأسباب الداعية إليها، والمفسِّرة لها – ما جعلها أهلا لأن تشكّل ظاهرةتستحقّ أن تُفْرَد بدراسة مستقلة.

– تفاوتت المصطلحات التي عبّر بها النحاة عن المسامحة؛ فجاءت في المقام الأول شهرةً ورواجًا المصطلحاتُ (التسامُح، والمسامحة، والتسمُّح)، تلتها مصطلحات (التجوّز، والتوسّع، والتساهُل)، وقد ندرت في إشاراتهم المصطلحات (المساهلة، والاتساع، والترخّص، والمجاز).

– تشكل هذه الظاهرة جانبًا من جوانب الترخُّص في الدرس النحويّ، يتخطّى مجرد التمسّك بظاهر العبارات، ويُلمَح فيه ما وراء هذا الظاهر.

– إذا كان النحاة في مواضع من معالجاتهم يُخالفون الأصل لأمرٍ ما، فإن الأصل عندهم أن يُراعوا الأصول، وقد فسَّرَ استصحابُهم الأصْلَ ومراعاتُهم إياه مواضعَ غير قليلة من تسامُحاتهم، لا سيما تسامحهم في المصطلحات، وتراجم أبواب النحو.

– من الأهمية بمكان أن يُراعَى الجانب الزمنيّ في تسامُحات النحاة وتساهُلاتهم، ذلك الجانب الذي يَضَعُ هذه المسامحات في ضوء السياق التاريخيّ لأصحابها؛ ذلك أن بعض ملامح التسامُح إنْ جاز أن تُستساغَ عند

متقدمي النحاة، وفي بدايات التصنيف النحويّ، قبل استقرار الدرس النحوي بحدوده ومصطلحاته وأحكامه وتقسيماته – فإنه لا يمكن أن يُنظَرَ إليها النظرة السابقة نفسها في القرون المتأخرة، عند الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، وابن مالك (ت٦٧٢هـ)، وابن هشام (ت٧٦١هـ)، والسيوطي (ت٩١١هـ).. ومن تلاهم.

- **توصيات الدراسة**:

– أن يُنبَّه من توجَّه إليهم القواعد النحوية لا سيّما المبتدئون إلى وجوه التسامُح التي شاعتْ بين المشتغلين بالنحو في العصر الحديث تعليمًا وتعلُّمًا؛ لرواجها، أو لِما فيها من تيسير، أو لنحو ذلك من دواعٍ.

وإنما يتحقق ذلك ببيان ما في التمسُّك بظاهر العبارات هنا من تسامُح ومخالفة للتحقيق؛ وذلك أنّ المقاصد المفهومة عند المتقدمين، ربّما خفيتْ على المتلقين المعاصرين، فاغترّوا بظواهر الألفاظ والعبارات، فذهبوا إلى أمور تخالف التحقيق والضبط.

– الحاجة إلى أن يُعادَ النظر في مآخذ الدارسين المحدثين واعتراضاتهم على النحاة في ضوء تطبيقات هذه الظاهرة؛ إذ إن إعادة النظر هذه كفيلة بأنْ تدفَعَ بعض هذه المآخذ.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قائمة المصادر والمراجع

- الآجرومية، تأليف ابن آجروم، تحقيق حايف النبهان، تقديم دكتور محمد حسّان الطيان، ٢٠٠٩م.
- أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السّود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- الأصول في النحو، لابن السَّرَّاج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، وضع حواشيه وعلّق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ألفية ابن معطي (الدرة الألفية في علم العربية)، دققها الدكتور عبد العالم محمد خليفة القريدي، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- ألفية الآثاري (كفاية الغلام في إعراب الكلام)، صنعة الآثاري (ت ٨٢٨ هـ)، حققه وقدم له: الدكتور زهير زاهد، الأستاذ هلال ناجي، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ألفية السيوطي في النحو والصرف والخطّ، دقّقها الدكتور عبد العالم محمد خليفة القريدي، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م .
- الانتصار لسيبويه على المبرّد، لابن ولّاد التميميّ النحويّ، دراسة وتحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- الأنموذج في النحو، للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، اعتنى به سامي بن حمد المنصور ، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيديّ (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق جماعة من المحققين، دار الهداية.
- التبيان في إعراب القرآن، للعكبريّ، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- تطوّر التبويب في مؤلفات القواعد النحوية حتى القرن العاشر الهجريّ، للدكتور سيد جمال حسن عليّ، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، أشرف عليها الأستاذ الدكتور شعبان صلاح حسين، ٢٠١٧م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- تهذيب اللغة، للأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرْح ألفية ابن مالك، للمُرادي (ت٧٤٩هـ)، شرْح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، درا الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- الخصائص، صنعة أبي الفتح عثمان بن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، بتحقيق محمد علي النجّار، المكتبة العلمية .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، درا القلم، دمشق.
- درة الغواص في أوهام الخواصّ، للحريري البصري، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، درا الكتب العلمية، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- سرّ صناعة الإعراب، لابن جنّي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تأليف ابن الناظم (ت٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السّود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، درا الكتب العلمية، بيورت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرْح التُّحفة الوردية في علم العربية، صنعة ابن الوردي (ت ٧٤٩هـ)، قدَّم له، وحقَّقه، وعلَّق عليه، ووضع فهارسه الدكتور صلاح روَّاي، دار الثقافة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهريّ (ت٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السُّود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرْح الدروس في النحو، لابن الدَّهَّان النحويّ (ت ٥٦٩هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور إبراهيم محمد أحمد الإدكاوي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .
- شرح الرَّضِيّ على الكافية، تصحيح وتعليق الدكتور يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- شرْح السيوطي على ألفية ابن مالك، المسمَّى (البهجة المَرْضِيَّة)، مع حاشيته: التحقيقات الوفية بما في البهجة المَرْضِيَّة من النِّكات والرموز الخفية، تأليف محمد صالح بن أحمد الغرسي، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، حققه وقدَّم له الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرْح المقدمة النحوية، لابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، تحقيق وتقديم الدكتور محمد أبو الفتوح شريف، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية، ١٩٧٨ م .

- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الإستراباذيّ، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، حققهما وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، لابن هشام، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ .
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- شرح مُلْحَة الإعراب، للحريريّ البصري (ت٥١٦هـ)، مع زيادات من شروحها لبحرق الحضرمي والفاكهي وحسين والي، تحقيق وتعليق أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى المغيني، تقديم الأستاذ الدكتور أحمد بن منصور آل سبالك، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- الصحاح تاج اللغة وصِحاح العربية، تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٩٩٠م.
- علل النحو، لابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- فتح رب البرية في شرح نظْم الآجرومية، تأليف الشيخ أحمد بن عمر الحازمي، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- القاموس المحيط، للفيروزآباديّ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- كتاب التفاحة في النحو، تأليف أبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق كوركيس عوّاد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- كتاب الجُمَل في النحو، صنَّفه الزجَّاجيّ (ت ٣٤٠ هـ)، حقَّقه وقدَّم له الدكتور علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- كتاب المحرَّر في النحو، للهَرَمِيّ اليمني (ت٧٠٢هـ)، دراسة وتحقيق أ.د. أمين عبد الله سالم، مؤسسة العلياء، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م .
- كتاب المطالع السعيدة في شرْح الفريدة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد، ١٩٧٧م .
- كتاب المقتضَب، للمبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٤م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفَوي (ت١٠٩٤هـ)، قابله على نسخة خطّية وأعدّه للطبع ووضع فهارسه: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبريّ، تحقيق دكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
- لِسان العَرَب، لابن منظور (ت٧١١هـ)، تولّى تحقيقه نخبة من العاملين بدار المعارف، وهم الأساتذة : عبد الله علي الكبير ، ومحمد أحمد حسب الله ، و هاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف، القاهرة.
- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق فائز فارس، درا الكتب الثقافية، الكويت.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- المحلّى – وجوه النصب، صنَّفه ابن شقير النحوي البغدادي (ت ٣١٧هـ)، تحقيق الدكتور فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧م.
- مختصر النحو، لابن سعدان الكوفي (ت٢٣١هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور حسين أحمد بوعبّاس، حوليّات الآداب والعلوم الاجتماعيّة، الكويت، الحوليّة (٢٦)، الرسالة (٢٣٧)، ١٤٢٦هـ– ٢٠٠٥م.
- مشكل إعراب القرآن، لمكيّ بن أبي طالب، تحقيق دكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ .
- المصطلح النحوي وإشكالات العلاقة بين الدالّ والمدلول، دكتور تامر عبد الحميد أنيس، بحث منشور بمجلة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، العدد ٥٢، أكتوبر، ٢٠٠٩م .
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨– ١٩٨٨م.
- معاني القرآن، للفرّاء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح شلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.
- معجم التعريفات للعلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق ودراسة محمد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، للأستاذ الدكتور أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ– ٢٠٠٨م.
- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (ت ٣٩٥هـ): بتحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- مفتاح الإعراب، تصنيف المَحَلّيّ (٦٠٠ : ٦٧٣هـ)، حقَّقه على نسخة نادرة كُتبتْ سنة (٦٧٢هـ)، وقُرئتْ جُلّها على المصنِّف محمد شايب شريف، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م .
- المقاصِد الشافية في شرح الخُلاصَة الكافية ، للإمام أبي إسحاق الشاطبي ، شارك في تحقيقه : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العُثيْمين ، والأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنّا ، والأستاذ الدكتور عيّاد بن عيد الثُّبَيْتي ، والدكتور عبد المجيد قطامِش ، والأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد ، والأستاذ الدكتور السيد تقي ، طبعة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أمّ القُرَى ، مكّة المكرّمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م .
- مقدمة في النحو، تأليف خلف الأحمر: خلف بن حيان الأحمر البصري (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٣٨١هـ-١٩٦١م .
- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- المنصف، لابن جني، شرح كتاب التصريف للمازني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق عبد الكريم مجاهد، دار الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٦م.
- الموفّقي في النحو، لابن كيسان (ت٢٩٩هـ)، تحقيق دكتور عبد الحسين الفتلي، وهاشم طه شلاش، مجلة المورد، دار الحرية للطباعة، بغداد، المجلد الرابع، العدد الثاني، ١٣٩٥ هـ- ١٩٧٥ م .
- نتائج الفكر في النحو، للسهيلي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- النحو المصفَّى، للدكتور محمد عيد، مكتبة الشباب.
- النحو الوافي، للأستاذ عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة عشرة.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .

فهرس المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص	١٢١٨٧
٢.	Abstract	١٢١٨٨
٣.	المقدّمة	١٢١٨٩
٤.	التمهيد	١٢١٩١
٥.	أولا: تأصيل مصطلحات الظاهرة لغة واصطلاحا	١٢١٩١
٦.	ثانيا: ظاهرة التسامُح عند النحاة (النشأة والتطوُّر)	١٢١٩٥
٧.	المبحث الأول: مَعَالِم التَّسامُح	١٢١٩٩
٨.	أولا: التسامح في العبارة	١٢٢٠٠
٩.	ثانيا: التسامح في التقسيم وذِكْر الوجوه والأصناف	١٢٢١١
١٠.	ثالثا: التسامح في الاصطلاح	١٢٢١٨
١١.	رابعا: التسامح في الترتيب	١٢٢٢٩
١٢.	خامسا: التسامح في الاستشهاد والتمثيل	١٢٢٣٠
١٣.	المبحث الثاني: مُسَوِّغات التسامُح	١٢٢٣٣
١٤.	أولا: وضوح المعنى وفهْم الغرض	١٢٢٣٤
١٥.	ثانيا: التغليب	١٢٢٣٥
١٦.	ثالثا: مراعاة الأصل	١٢٢٣٦
١٧.	رابعاً: تيسير المادة النحوية المعروضة	١٢٢٣٧
١٨.	خامسا: الميل إلى الإيجاز والاختصار	١٢٢٣٩
١٩.	سادسا: الذيوع والانتشار	١٢٢٤١
٢٠.	سابعا: مراعاة مقتضى القسمة العقلية	١٢٢٤٢
٢١.	ثامنا: المشاكَلَة اللفظية	١٢٢٤٣
٢٢.	تاسعا: ضيق النَّظْم، وضرورة الوزن	١٢٢٤٥
٢٣.	الخاتمة (النتائج والتوصيات)	١٢٢٥٠
٢٤.	قائمة المصادر والمراجع	١٢٢٥٢
٢٥.	فهرس المحتويات	١٢٢٥٩